المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد السادس والستون - نيسان ٢٠١٨

No. 66 Apr . 2018

لنعمل معاً في سبيل إنتخابات حرّه ونزيهه لإختيار مجلس النواب القادم بعيداً عن المحاصصة والفساد والطائفية

إضاءة .. فرصة للتغيير يتوجب أن لا تضيع !

محمد عبد الرحمن

انطلقت رسميا قبل ايام الحملة الدعائية للانتخابات الجديدة لمجلس النواب ، التي كانت اطراف متنافسة مختلفة قد بدأتها قبل هذا الوقت بكثير ، ومسجلة خرقا مكشوفا للضوابط والتعليمات التي اصدرتها المفوضية العليا للانتخابات ، فيما اكتفت هذه باعلان وتأشير حدوث خروقات وانتهاكات ، من دون ان تتخذ اجراءات واضحة وملموسة حتى الآن .

ويجمع الكثير من المراقبين على اهمية وحساسية هذه الانتخابات ، وعلى ان الكثير سيتوقف على نتائجها ، فالساحة السياسية العراقية تشهد صراعا شديدا ، مستترا وظاهرا، ولم يعد يدور بين اطراف متقابلة تقليديا فقط ، بل امتد الى كتل كانت الى الامس القريب في اطار واحد وتتغنى بتماسكها !

ومن الخطأ الاعتقاد انه صراع وتنافس داخلي خالص، حيث تحول العراق منذ زمن الى ساحة لصراع ارادات اقليمية ودولية ، ومما سهل مهمة هذه الارادات ان هناك اطرافا عراقية لم تعد تجد الا في الدعم الخارجي سندا لاستمرارها في مواقع نفوذها وسطوتها وامتيازاتها .

ومن الواضح ان الصراع يدور الآن بين توجهين رئيسيين. فهناك من يريد الاستمرار في النهج المعتمد حتى اليوم في ادارة الدولة وفي المجالات كافة ، مع بعض التعديلات الطفيفة للتكيف مع ، من دون مس جوهر الامور ، واصحاب هذا التوجه يدركون قبل غيرهم انهم يقفون على رمال متحركة ، لذلك فان هذه الانتخابات هي اقرب بالنسبة اليها من مسألة حياة او موت ، فليس من المستغرب ان توظف كل شيء لصالح اعادة انتاج حكمها ، ومن جانب آخر هناك دعاة المشروع الوطني الساعون الى التغيير والاصلاح، وهم ينطلقون من حقائق ومعطيات باتت موضع اهتمام الكثير من المواطنين الرافضين استمرار الحال على ما هو عليه ، فليس لديهم ما يخسرونه ، وهم فعلا يخسرون كل يوم شيئا ، وآخرها ما جاءت به موازنة 2018 من توجهات بائسة في حق فئات وشرائح مجتمعية واسعة من الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل والكادحين .

والشيء الملفت في الماكنة الانتخابية الدعائية للقوى المتنفذة، انها تحاول ابعاد هذه الشرائح الواسعة عن المشاركة في الانتخابات ، لانها تعرف مدى سخطها وتذمرها منهم ومن سياساتهم ونهجهم طيلة الـ 15 عاما المنصرمة ، وتعرف انها تحمّل المتنفذين مسؤولية ما آلت اليه اوضاعهم واوضاع البلد عامة ، بل ان حالات التذمر تمتد الآن الى فئات اوسع، خاصة من الشباب الذي يعاني البطالة وضآلة فرص العمل ، اضافة الى التمييز وعدم تكافؤ الفرص ، ولا تستثنى من ذلك فئات وسطى ، لكن هناك ايضا وفي كل الاوقات من هو على استعداد للعب دور وعاظ السلاطين ، رغم اقرارالكثير منهم في لحظات صفاء مع النفس بان البلد ان استمرت احواله على ما هي عليه ، فهو ذاهب الى ما هو اخطر .

في اجواء كهذه وغيرها من التداعيات والانقسامات والتشظيات ، بدأت الحملة الدعائية الانتخابية ، ولن نتفاجأ كثيرا حين نرى الانفاق ببذخ ، ومواصلة شراء الذمم ، واغداق الوعود والاستمرار في شراء بطاقات الناخبين باسعار عالية ، كما لن نتفاجأ بالفلكسات الكبيرة تغطي شوارع المدن والارياف ، مع انطلاق الفضائيات في دعاية انتخابية صاخبة ، وان من حق الناس ان يسألوا كلا من هؤلاء : من اين لك هذا ؟

ووسط ضجيج الدعاية الانتخابية يبقى التعويل كبيرا على الارادة والوعي الجماهيريين المتنامين ، والادراك المتزايد لاهمية وضرورة التغيير لصالح القطاعات الشعبية الكبيرة ، وفي المحصلة النهائية لصالح البلد ككل .

انها لحظة تاريخية يتوجب اقتناصها ، وليكن صندوق الاقتراع رافعة التغيير والاصلاح المنشودين !

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

هل ستكون الإنتخابات القادمة نزيهة في ظل نظام طائفي فاسد؟

د. كاظم حبيب *

منذ سنوات والانتخابات النيابية بالعراق تجري في ظل نظام سياسي طائفي فاسد ، فلم يخص العراق من ذلك سوى مجالس نيابية مليئة بالعناصر الطائفية والفاسدة ووظفت سلطة المجلس لتحقيق مصالحها والاستمرار في استمرار وجود النظام الفاسد وإعادة إنتاج الأوضاع الفاسدة التي تسمح للفاسدين في احتلال لا مقاعد مجلس النواب فحسب ، بل والسلطة السياسية والمواقع الأساسية في أجهزة الدولة المختلفة والقضاء أيضا .

ويراد للانتخابات القادمة ، التي يجري التحضير لها حالياً ، أن تجري في ظل ذات الأوضاع والشروط التي جرت فيها الانتخابات في الدورات السابقة. فما هي الشروط الفعلية الراهنة التي أجمعت الأحزاب الإسلامية السياسية والمتحالفين معها ، على إبقائها كما هي ؟ يمكن تلخيصها ، كما أرى ، بالآتي :

١. تجري الانتخابات في ظل نظام سياسي طائفي أُعتمد في تشكيل سلطته السياسية، كغيرها من الحكومات التنفيذية السابقة ، على المحاصصة الطائفية والأثنية في توزيع الحقائب الوزارية، والتي لا تعتمد مصالح الشعب، بل مصالح الأفراد والأحزاب التي ينتمون إليها ، وهذا كلام لا يطلق جزافاً على عواهنه ، بل يعتمد على حقائق الوضع بالعراق ، والتي يمكن تقديم ألف دليل ودليل للبرهنة عليه، وباعتراف المسؤولين في الدولة .

٢. تجري الانتخابات بإشراف المفوضية العليا «المستقلة!» للانتخابات، التي تشكلت على أساس المحاصصة الطائفية السياسية ، والتي لم تبرهن قبل ذاك على حياديتها ولا يمكن أن تؤمَّنَ انتخابات حيادية ونزيهة في الجولة القادمة .

٣. قانون الانتخابات لا يبشر بالخير ويعتمد طريقة غير سليمة في احتساب أصوات الناخبين والتي تخدم مصالح الأحزاب السياسية الحاكمة أولاً وقبل كل شيء ، وضد الأحزاب التي يطلق عليها بالصغيرة .

٤. وقانون الانتخابات لا يمنع الفاسدين الذين نهبوا أموال الدولة أو فرطوا بها من المشاركة في الترشح لخوض الانتخابات، بل يلتزم جانبها ، وهو تأكيد جديد كون الفاسدين أنفسهم وضعوا قانوناً يسمح لهم بالعودة إلى مجلس النواب ، رغم كل أنواع السحت الحرام الذي دخل في جيوبهم وكروشهم وحساباتهم المصرفية في الخارج .

٥. والانتخابات تجري في ظل أوضاع ما يزال النازحون في عدد من محافظات البلاد يعيشون في أوضاع رثة ومريرة، ولا تسمح لهم بمشاركة واعية وعقلانية وأجواء سليمة في إعطاء أصواتهم بحرية ونزاهة ، كما إن الفساد يحاول اصطيادهم .

٦. والانتخابات تجري في ظل وجود ٢٠٦ أحزاب سياسية أجيزت لخوض الانتخابات ، وهو تعبير لا عن فوضى الحياة السياسية العراقية فحسب ، بل وعن فسادها وفساد الحياة السياسية وعن غياب البرامج الحزبية الجادة التي تقنع الجماهير بصواب ترشحها لخوض الانتخابات ، وكم كانت سلام خياط صادقة في مقالها الموسوم « وكل حزب بما لديهم ، فرحون !!» حين كتبت « يستدل على مرض الملاريا بالحمى والبرداء والتعرق ، يستدل على مرض التايفوئيد بارتفاع درجات الحرارة ، يستدل على مرض الهيضة بالاستفراغ المتكرر .. يستدل على سقوط المطر بتكاثف السحب والغيوم ... فبماذا يستدل على كثرة الأحزاب المعلنة في بلد مزقته أحقاد الطائفية وتناهبه الفساد ؟؟ (جريدة المدى٢٠١٨/٠٢/٢١) .

٧. وحين يسيطر الحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه من القوى السياسية الطائفية على أجهزة إعلام الدولة وتسخرها لصالحها ، إضافة إلى

امتلاكها الكثير من قنوات التلفزة الخاصة بها والممولة من قبل أبعض القوى في المنطقة ، وهي في الوقت ذات تمتلك الكثير من الموارد المالية التي توظفها لشراء الذمم والداعية الواسعة .

٨. وحين يلعب الدين دوره المشوه عبر شيوخ دين غير متنورين ومنحرفين ومتحالفين مع الأحزاب السياسية الطائفية التي تمارس خداع الناس وتزوير إرادتهم عبر ركوب موجة نشر الطقوس غير العقلانية في صفوف الناس واستخدام المساجد والحسينيات لدعم المرشحين الطائفيين والفاسدين من جهة ، و نشر الدعاية المضللة والكاذبة ضد القوى الديمقراطية والتقدمية واللبرالية من جهة ثانية .

٩. التدخلات الإقليمية الفظة في الشأن الداخلي العراقي ، في فترة التحضير للانتخابات العامة القادمة ، حين صرح السياسي الإيراني علي أكبر ولايتي، وهو مدعو للمشاركة في «مؤتمر إسلامي»، بمطالبة «المقاومة الإسلامية!» بـ «عدم السماح للمدنيين والشيوعيين والليبراليين بالعودة إلى الحكم في العراق»، وكأنهم كانوا في الحكم قبل ذاك ، كما لا شك في وجود تدخل فظ من جانب الجيران الأخرين كتركيا والسعودية وقطر والإمارات.. الخ، والذي ظهر بصور شتى .

فهل يتوقع في مثل هذه الأجواء والشروط أن تحصل انتخابات جادة وحيادية ونزيهة يصل فيها ممثلو الشعب الحقيقيين إلى مقاعد مجلس النواب ؟ اترك الإجابة لكل عراقي وعراقية يحملان وعياً بما جرى ويجري بالعراق، وضميراً نظيفاً، وحساً ديمقراطياً صادقاً، وهم الغالبية العظمى من الشعب العراقي ، وهي الغالبية التي كانت وما تزال ساكتة !!!

* KHabib@t-online.de

أيّ خطاب نختار تجاه المكونات العراقية
بين حق احتفالها بأعيادها وما يُفرض عليها من فواجع

د. تيسير عبدالجبار الآلوسي *

تحلّ هذه الأيام بعض من أبرز أعياد الطيف العراقي الأصيل من مسيحيين ومندائيين وإيزيديين وغيرهم ، وهي الأطياف التي احتفلت بدءاً بالتغيير الراديكالي عام ٢٠٠٣ متطلعة لعراق جديد يحترم وجودها بوصفها من مكونات الشعب الأصيلة بل تلك التي كانت لآلاف سنين خلت الأغلبية التي شادت حضارة وادي الرافدين وتراث الإنسانية التنويري البهي ..

ولطالما احتفلت شعوب العراق القديم بأعيادها ، طوال مسيرة بناء الحضارة وتقدمها بخطى ارتقت بالبشرية ببناء مجتمع المدينة المتمدن المتحضر .. وركزت على بناء الإنسان بنشر ثقافة الفرح والمسرة وإشراقة الأمل ضد ما جابه العراقيون القدامى من كوارث بيئية طبيعية ومن غزوات.. واستمرت الاحتفالات حتى العراق الوسيط تاريخيا بحضارة هجرات جزرية جديدة ...

ولكن، مع سطوة دويلات العسكرة المغلفة بالتدين الطائفي بجناحيه، فُرضت مقاتل ومواجع بكل فجائعياتها وأحزانها ، وتوبعت الفواجع مع ولادة الدولة العراقية المعاصرة، وافتتحت المسيرة بجريمة غبادة جماعية طاولت المسيحيين في ثلاثينات القرن الماضي وترحيل اليهود في أربعينات القرن وخمسيناته وجريمة الفرهود ثم يعيدون الكَرَّة اليوم بجرائم إبادة جماعية تشمل التصفيات الجسدية ومحق الهوية للمسيحيين ، الأيزديين، المندائيين وغيرهم ...

وبمطلع الجمهورية السادسة ما بعد ٢٠٠٣ كنتُ شخصياً أركز على نشر قيم التسامح والتعايش وتشاطر المناسبات والنشارك في الأتراح والأفراح؛ وبدأتُ حملةً واسعة من النشر في معالجات تتناول تلك المكونات بعيداً عن مصطلح أقليات التهميشي الجائر وعميقاً في احترام وجودهم الإنساني وهويتهم وكل ما يُعلي من الشأن ويستجيب للحقوق والحريات .. وإنه لاعتزاز وشرف أن أكون من بين أوائل من أطلق نداءات إحياء مناسبات هذه المجموعات القومية والدينية والمذهبية والاحتفاء أو الاحتفال المشترك وطنياً بها .

ومع مواصلة نشر ذيّاك السلوك الإنساني السامي القائم على التسامح والإخاء والمساواة، جابهنا مزيد كوارث وفواجع ألحت في جهود التطهير العرقي الديني المذهبي للعراق باستراتيجية إخلائه من أهله والإبقاء على طيف مذهبي ماسور بمحرقة الطائفية المضلّلة ليس لسواد عيون أتباع ذاك المذهب ولكن لمآرب باتت اليوم مفضوحة سياسياً حيث اشكال التبعية والاحتلال لا تستحي من إعلان الغاية ...

إن ملايين المسيحيين باتوا في مهاجر قصية يساهمون في بناء مجتمعات أخرى استضافتهم باحترام إنساني ومساواة وملايين أخرى من مختلف الانتماءات من أتباع الديانات والمذاهب فيما تتابع يد الجريمة ، تنفيذ خطاها الظلامية النكراء ...

فلا مجال فعلي لممارسة الطقوس وعيش سلوكيات تحكمها ثقافة خطاب وهوية مخصوصة من دون قيود باهضة الثمن وهو ما يمثل جريمة تصفوية لخطاب الحريات وحق التمسك بالهوية الدينية المذهبية بإطار من التعايش الوطني الإنساني ! وأبعد وأقسى حملات التطهير العرقي الديني حيث التهجير القسري بين المدن والقرى بمحطات العزل والفصل الديني المذهبي وحملات أبعد خطى بتهجير قسري خارج البلاد نهائيا أو التعرض للتفصية الدموية الأبشع جماعيا باستخدام أنكى جرائم الذبح الوحشي والتقتيل الجماعي والدفن أحياءً والاستعباد والإذلال ...

بهذه الفضاءات يحيا العراقيون الأصائل بكل هوياتهم الدينية والمذهبية مسلسلا ماساويا كارثياً بلا انقطاع ويراد لنا هذه المرة إرسال التهاني الفرائحية ما يعني مساهمة في التضليل والتعمية على ما يجري من نكبات وطنية وإنسانية حيث غصابة المجتمع العراقي برمته بكارثة التطهير والتصفية الهمجية لطابع التنوع والتعددية وإنهاء بناه الإنسانية التي عاشها لأكثر من عشرة آلاف عام ...

إنني هذه المرة أضع صياغة أخرى لمبادلة هذه الجموع الأصيلة التحايا بالتأكيد عبر المناسبات على جانب التطلع إلى آمال نتمسك بها عبر مسارات تتصدى للجريمة وتفضح معالمها ووقائعها الفجائعية ، وبما يمتنع على التجيير والمشاركة بجريمة التصفية ...

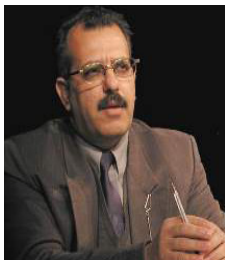

أيتها الصديقات، ايها الأصدقاء

لنكن على أعلى حالات التنبه على المجريات الإجرامية ولنتحد في مهمة الدفاع عن تنوعنا وتعدديتنا بمعنى عن إنسانيتنا الحرة في الاختيار وفي حقوق العيش الإنساني على وفق تلك الخيارات المستقلة الحرة والمدافعة عن حقوقها الإنسانية السامية المكفولة في القانون الإنساني الدولي وفي لوائح حقوق الإنسان واتفاقاته وعهوده ومواثيقه المعمدة بتضحيات البشرية ...

إنني لأثق بأن تضامننا ينطلق من التأسيس لوعي يتلاءم في خطاه وما تتطلبه كل مرحلة من ممارسة وجهد وخطى تتناسب وفرص استعادة أنسنة وجودنا ووقف ما يرتكبه المجرمون من شواذ التاريخ الإنساني ...

وكنموذج على سبيل المثال لا الحصر أسأل : هل يصح تقديم التهاني لمسيحي أو مندائي أو أيزيدي في قلب وجوده في عزاء بناته وأبنائه !؟ علينا أن نضبط خيارات التوقيت والأسلوب، أن نضبط كل ممارسة ومتطلبات المرحلة.. أرجوكم تذكروا كل ما جرى ويجري من جرائم .

أقرّ أنَّ تغييرا ديموغرافيا بالمستويات الوطنية لدول المنطقة قد يتعالى نهيقه النشاز ، إلا أننا إنسانيا سنصل مستقراً وسلاماً ، نريد أن يتحقق بأقل ما يُفرض علينا من قرابين وتضحيات عبر أروع إدراك قيمي للمسيرة وخطاها الاستراتيجية ...

فهلا كنا هنا في هذا الفضاء الوطني والإنساني الذي يوجب دقة الخيار في تقويم خطانا وصواب ممارساتنا ؟

وتحايا من قبل ومن بعد، إلى كل أحبتي أصدقائي من أتباع الديانات والمذاهب واحترام وإجلال لوجودهم وخيارات هوياتهم وصحيح ما أسسوا له حضارياً عبر التاريخ وصائب ما يؤدون من جهود سامية نبيلة وما يحملون من رائع القيم ...

* رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان

حين يختل العمل السياسي

د. عبد الحسين شعبان *

غالباً ما تجنح الحركة السياسية حين تكون خارج السلطة في البلدان النامية ، ومنها البلدان العربية ، إلى رفع أكثر الشعارات جذرية ، ورنيناً ، فهي تبدأ من «إسقاط النظام»، من دون أن تأخذ في الاعتبار توازن القوى، أو تحسب حساباً للظرف الموضوعي، والذاتي ، فإمّا أن تضخّم من إمكاناتها الذاتية ، وإما تقلّل من إمكانات خصمها ، وقد يقودها ذلك إلى «حرق المراحل»، لأن «التغيير» لن يتحقق من دون حصول التراكم المطلوب والتطوّر التدرّجي وتلبية المطالب التي تخصّ الناس وصولاً إلى الهدف الأساسي .

وإذا كان المبرّر أن الأنظمة لا تستجيب للمطالب الشعبية ، وتدير ظهرها للإصلاح، وتعزف عن التغيير، وترفض الحوار مع الفاعليات والأنشطة السياسية غير الحاكمة، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفعها إلى التشدّد، والتطرّف ، والعنف ، لأن اللجوء إليه يقود إلى العزل والعزلة حتى من لدن أوساط تتّفق معها حول قضايا الإصلاح والتغيير ، كما أنه ليس مبرراً التعاون مع قوى خارجية ، مهما كانت تسمياتها ، بحجة عجزها عن تحقيق مطالبها وحدها .

إن ازدراء المطالب الاحتجاجية، واستصغارها ، والاستخفاف بها، والقفز مرّة واحدة إلى القضايا الكبرى والأهداف الاستراتيجية ، هي التي تجعل الخلل في العمل السياسي ظاهرة شائعة، لاسيّما في استسهال رفع الشعارات الصاخّبة ، فتبليط شارع، أو بناء مدرسة، أو إنشاء مستوصف، أو مستشفى في حي ، أو ضاحية، أو خفض الضرائب ، أو توسيع مجالات الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتقاعد والعناية بالمسنين وحماية الطفولة والأمومة ، وتعزيز حقوق المرأة، وإيجاد فرص عمل للشباب ، وكل ما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة ، هي هموم مطلبية وجزئية ، ولكنها أساسية لسير عجلة الحياة ، وهي التي ينبغي أن ينشغل بها العمل السياسي العربي في مختلف البلدان ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي ، لأن مهمة تحسين الحياة المادية والروحية للإنسان ، تبقى مطالب يومية متراكبة، ومتخالقة ، ومتطوّرة ، تنمو باستمرار وتتشعّب وتتسع، وتحتاج من جانب السلطة ومعارضتها والمجتمع المدني وأصحاب الأعمال ، إلى التعاون لتلبية ما هو ممكن منها ضمن خطط تنموية مستدامة .

إن أي تطوّر يحتاج إلى تراكم، حتى إنْ كان بطيئاً ، لاسيّما في مجالات أساسية، مثل : التعليم ، والصحة ، والخدمات، والعمل ، والضمان الاجتماعي، ومجال الحريات والحقوق ، وعكس ذلك فإن البلدان التي حاولت اختزال التطوّر بانقلابات وثورات وتغييرات سريعة، وبالقوة ، أو عبر الوسائل المسلحة والعنفية ، بغض النظر عن اضطرارها بسبب تشبث الأنظمة السياسية، وصلت لاحقاً إلى طريق مسدود حتى إن حقّقت مكتسبات مرحلية لا يمكن الاستهانة بها ، لكنها ارتدّت على أعقابها لاحقاً ، الأمر الذي أضاع سنوات من التنمية، وعطّل المسار التدرّجي والتاريخي لها .

وإذا تمكّنت تلك البلدان عبر الثورات من إحداث نمو اقتصادي وتطور في مجالات صناعية وزراعية عدة ، فإنها اصطدمت لاحقاً بعقبات كبرى ، خصوصاً في الجوانب المدنية والسياسية والإنسانية ، وتجربة البلدان الاشتراكية، وأنظمة ما أسميناه «حركة التحرر الوطني» خير دليل على ذلك .

إن الأهداف الكبرى هي أهداف عادلة ومشروعة، لكنها ليست يومية، أو آنية ، أو راهنية ، إلّا إذا استثنينا تحرير الأراضي ، وصدّ العدوان، وتحقيق الاستقلال ، وحق تقرير المصير، لكن ذلك لا يمنع من وضعها ضمن البرامج المستقبلية ، فالملحّ والضروري الذي لا يقبل التأجيل ، هو تحسين حياة الناس، وإيجاد فرص عمل ، والقضاء على الأميّة ، وتأمين المستلزمات الضرورية للصحة والبيئة ، ومكافحة الفساد المالي والإداري ، ومواجهة التعصّب والتطرّف ، والعنف ، وتحقيق التعايش السلمي والمجتمعي .

ويحتاج الأمر إلى إصلاح نظم الحكم والإدارة ، وتعزيز وتطوير حكم القانون الذي يقول عنه مونتسكيو «إنه مثل الموت ، لا يفرق بين الناس» ، خصوصاً بوجود قضاء نزيه ومستقل ، وإجراء مصالحة حقيقية بين السلطات الحاكمة وشعوبها ، بضمان الحقوق الجماعية والفردية ، وتلك مسؤولية مشتركة وإن كانت درجاتها متفاوتة ، ولكن شراكة المجتمع المدني ورقابته مسألة في غاية الأهمية، لاسيّما مساهمته في صنع القرار، وفي تنفيذه ، كما أن من واجبه أن يتحوّل إلى «قوة اقتراح»، وليس «قوة احتجاج» ، فحسب .

ولعل مناسبة الحديث هذا هو انعقاد «مؤتمر فكر ١٦» الموسوم «تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار» الذي نظّمته «مؤسسة الفكر العربي» في دبي ، والذي خصّص أحد جلساته لمناقشة «اختلال آليات العمل السياسي» ، خصوصاً حين يتم اللجوء إلى العنف لحلّ الخلاف بين الحاكم والمحكوم، تلك التي ستلحق ضرراً بالمجتمع ككلّ ، لاسيّما وإن دورات العنف، والفعل ورد الفعل إذا ما استحكمت بالمتصارعين فإنها ستزرع ألغاماً يمكن أن تنفجر في كل لحظة لتدمّر ما بنتّه سواعد الأجيال، وهو ما كان محط مراجعة مهمة من عدد من المسؤولين ، وأصحاب القرار ، وقادة الفكر والأكاديميين في هذا المؤتمر ، تلك المراجعة التي تحتاج إلى حوار مجتمعي ومن موقع نقدي لرسم مشروع نهضوي عربي جديد لإنسان عربي جديد وثقافة جديدة ، وهو العنوان الأساس لمؤتمر «فكر» هذا العام .

* drhussainshaban21@gmail.com

في الذكرى الخامسة عشر لأحتلال العراق وسيكولوجيا أستعصاء أزمة الحكم

د.عامر صالح

مرت الذكرى الخامسة عشر لأحتلال العراق وأستباحة أراضيه وسقوط النظام الدكتاتوري القمعي من قبل المحتل الأمريكي ، ولم يكن سقوط النظام نتاج لتفاعلات داخلية ذاتية في مؤسسة النظام ، رغم أن النظام كان يمر بأزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية خانقة تؤهله للسقوط وعدم البقاء، ولكن القمع والأضطهاد السياسي أضعف القدرات الموضوعية المتمثلة بالقوى المعارضة له مما جعلها غير قادرة أن تتصدر عملية اسقاطه ، وجعلها لاحقا متخلفة عن احتواء الفراغ السياسي الذي نتج بعد اسقاطه من خلال القوى العالمية العسكرية بقيادة أمريكا .

وكان الفراغ السياسي بعد سقوط النظام ذو شقين، أولهما جماهيري سياسي حيث لا تمتلك القوى السياسية قاعدة شعبية منظمة كافية ومعبئة لكي يؤهلها لقيادة التغير، والشق الآخر هو فكري ايديولجي حيث ان اغلب القوى السياسية التي شغلت الفراغ بعد سقوط النظام لا تمتلك مشروعا وطنيا واضحا ينقذ العراق ويشكل بديلا صالحا عن النظام السابق المنهار ، فحل البديل السياسي المحصصاتي الطائفي والأثني المدعي للمظلومية التاريخية والقائم على ردود الأفعال والبعيد عن سنة الصراع الاجتماعي وقوانينه ، وقد لقي هذا البديل الدعم الكامل من قوى الاحتلال الامريكي ومتناغما مع اجندته في أضعاف العراق كقدرات ذاتية.

لقد قدر للعراق وشعبه أن يمر بظروف تاريخية قاسية ذات طبيعة كارثية أسهمت بشكل كبير في تشكيل مزاج عام أدى إلى تأخير حالات اختمار حقيقية صوب مخاض الديمقراطية، مما فسح المجال إلى نشأة بدائل سياسية ذات طبيعة عقلية- معرفية معوقة للديمقراطية في غالبيتها، ولكنها انطلقت لتمارس الديمقراطية السياسية استنادا إلى ظروف العصر الضاغطة وظروف العراق بشكل خاص التي لا تقبل بغير الديمقراطية والتعددية السياسية الحقيقية كنموذج بديل عن النظم الديكتاتورية الموروثة. وعندما حصل التغير في العراق عام ٢٠٠٣ « رغم ملابساته الكثيرة وصعوبة هضم آلية التغير» فأن الفراغ السياسي شكل سمة مميزة للوضع السياسي، مما مهد الطريق إلى خيار الاستحواذ السياسي متخذا من الطائفية والعرقية واجهة له ومستغلا الظروف التاريخية للاضطهاد ليمعن في سياسته التي لا تلقي الاستحسان والقبول والإجماع والرضا من قبل شعبنا، وبدلا من أن تحل البرجماتية السياسية « أي قياس مصداقية الفعل السياسي بنتائجه العملية على ارض الواقع « فقد حلت البرجماتية المدججة بالسلاح « الحوار بيد والسلاح في اليد الأخرى لقبول أمر الواقع» .

بعد مرور خمسة عشر عاما من الفشل تركت أزمة ضعف المشاركة السياسية والشعبية الواسعة إلى أحساس شرائح اجتماعية واسعة بالهامشية واليأس والمنبوذية «خاصة الفئات التي يجب أن تستهدفها عمليات التغيير» ، مما يدفع إلى شعور مضاد للانتماء ، أي العزلة والاغتراب الاجتماعي وضعف الشعور بالمسؤولية ومن ثم التطرف بألوانه والى الفوضى والعنف، وأصبحت إحدى البؤر المولدة للعنف والتطرف الديني وغير الديني، لتشتد الحياة أكثر عنفا لتصبح بيئة مواتية للتحريض وارتكاب الجرائم الكبرى بحق الناس وبواجهات مختلفة (القاعدة ، فلول البعث السابق، داعش، ضغط دول الجوار التي لا تعي حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية).أن الجبهة الداخلية السليمة والصحية هي وحدها القادرة على دحر أعداء العراق في الداخل والخارج وعلى خلفية بقائه وطنا صالحا للجميع .

أن سياسات الإقصاء والتهميش والمحاصصات وما رافقها من تدهور مستمر لحياة المواطنين قادرة على حرف حالات المساهمة السياسية من أجل تثبيت النظام» الديمقراطي» إلى حالات عداء سياسي للنظام وأركانه ، باعتباره يجسد حالة الاغتراب السياسي بينه وبين المواطن، وهي نتاج طبيعي لحالة عدم الثقة والشك في القيادات السياسية ونواياها، متزامنا ذلك مع اتساع وتعمق دائرة الفئات الاجتماعية المهمشة والتي تقدر بالملايين جراء ظروف العراق التاريخية والحالية، ومن شأن ذلك أن يخلق ما يسمى « بالفجوات النفسية المدمرة » ، حيث تنشأ هذه الفجوات على خلفية الشعور بالإحباط الناتج من التدهور المستديم لظروف العيش الحر والآمن ، وهي شروط مواتية ولازمة لخلق وإعادة توليد سلوك العنف والعدوان باعتباره نتيجة للشعور الشديد بالإحباط ، وعلى خلفية اتساع الهوة بين النظام والشعب وتعزيز حالة عدم الاكتراث تجري الاستفادة الكاملة من قبل المجاميع السياسية وفلول الإجرام والمرتزقة الغير مؤمنة أصلا بالعملية السياسية لدك النظام السياسي والتأثير على قراراته السياسية ، وعلى عدم استقراره ، مستغلة الفساد والعبث بالمال العام وسرقته كوسائل سهلة في الإغراء والتمويل وشراء الذمم .

أن الابتعاد عن نهج المحاصصة الذي ألتمسه شعبنا بوضوح وأكتوى به طوال العقد والنصف المنصرم ، وتحويله من نهج انتقائي/ مصلحي إلى نهج مشاركة سياسية حقيقية هو التعبير العملي والأمثل عن العقد الاجتماعي الطوعي ، إذ تعيد المشاركة السياسية البناءة إنتاج العقد الاجتماعي كسلوك يومي ،أي إعادة إنتاج الوحدة الوطنية كمفهوم سلوكي - معرفي وعقلي في الممارسة السلوكية اليومية ، وليست شعار اجتراري خبره شعبنا لعقود سلفت ، وأن الوحدة الوطنية في كل الفلسفات الإنسانية ركيزة أساسية لا يمكن العبث بها وعرضها في سوق النخاسة السياسية، بل لعلها أهم منجزات الحداثة، وما يترتب عليها من اعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف فئات المجتمع وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي في بعديه المادي والروحي، ونعني به الإنتاج والاستهلاك والتوزيع العادل للثروات ،وهي التعبير العملي عن المواطنة الدينامية الحية، وأن المشاركة السياسية الشاملة هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية.

لعل نظرة متأنية وموضوعية منطلقة من روح الحرص على الوطن، تؤكد لنا أن نظام المحاصصة الطائفية والعرقية

←

وما أنتجه من تعصب أعمى، ومنذ ولادته بعد ٢٠٠٣ لحد اليوم كان عائقا ومعطلا للعملية السياسية، حيث حلت في الممارسة العملية الانتماءات الضيقة محل « علم السياسة « لإدارة شؤون البلاد ، مما جعل من أحزاب الطوائف والأعراق أمكنة للحشود البشرية وليست أمكنة لانتقاء وتدريب النخب السياسية لقيادة البلاد ، وكأنها تعمل على قاعدة أن الحزب يساوي كل أبناء الطائفة أو العرق بما فيها من خيرين وأشرار، وتحولت إلى أمكنة للاحتماء بدلا من الاحتماء بالدولة والقضاء كمقومات للدولة العصرية، مما فوت الفرصة على الانتقاء والفرز على أساس الكفاءة السياسية والنزاهة ، وليست لاعتبارات لا صلة لها ببناء دولة المواطنة، أنه سلوك يؤسس لمختلف الاختراقات السياسية والأمنية وشتى ألوان الاندساس .

كما أن نظام المحاصصة عرقل جهود أي تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تقوم على منجزات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ومنجزات التقدم التقني والتكنولوجي، وذلك من خلال إسناد المواقع الحساسة والمفصلية في الاقتصاد والدولة إلى رموز تنتمي طائفيا أو عرقيا ولا تنتمي إلى الكفاءات الوطنية أو التكنوقراط ولا تستند إلى انتقاء المواهب والقابليات الخاصة لإدارة الاقتصاد ، بل حصرها بأفراد الطائفة أو إلى توافق من هذا النوع بين هذه الطائفة أو تلك ، أن هذه السياسة لا تؤسس إلى تنمية شاملة ، بل تؤسس إلى « إفساد للتنمية» ، وقد عززت هذه السياسات من استفحال الفساد بمختلف مظاهره من سرقات وهدر للمال العام ومحسوبية ومنسوبيه وحتى الفساد الأخلاقي بواجهات دينية مزيفة لا صلة لها بالدين الحنيف، والأسوأ من ذلك حصر الامتيازات في دعاة كبار رجال الطائفة أو الحزب أو العرق وترك السواد الأعظم في فقر مدقع. أن أدعاء الطائفية والعرقية لتحقيق العدالة الاجتماعية هو ادعاء باطل ، وان الفقر وعدم الاستقرار والقلق على المستقبل يلف الجميع باختلاف دينه ومذهبه وطائفته وعرقه .

لقد أخلت سياسة المحاصصة بالسلم الاجتماعي وأضعفت الشعور بالوحدة الوطنية والتكافل الاجتماعي من خلال خلق التكتلات والشللية السياسية والاجتماعية على أسس طائفية وعنصرية مما يعزز بمرور الوقت حالات الاحتقان والفتنة الاجتماعية، فيتحول الصراع السياسي وغير السياسي إلى صراعات طائفية وعرقية لا حصر لها ، أنها عملية استنفار للاشعور الجمعي لأفراد الطوائف والأعراق ، وحتى لأتفه الأسباب، وهناك فرق جوهري بين حقك المشروع في الانتماء إلى دين أو طائفة أو عرق أو قومية ما وبين أن تبني دولة تضم مختلف الأديان والأعراق .

أنا اليوم وبعد تجربة ١٥ عاما من الأحباط الأقتصادي والاجتماعي والنفسي لا تختلف مشاعري الشخصية عن مشاعر الملايين من العراقيين بأنه لا توجد هناك عصا سحرية لأنقاذ البلاد من التشرذم والفساد السياسي والاداري والمالي، ولكن هناك بصيص أمل على خلفية الوعي المجتمعي المعارض الذي افرزته التجربة المنصرمة ولعله يجد انعكاساته في الانتخابات البرلمانية القادمة في ١٢-٠٥-٢٠١٨ .

تأثير المال الأسود في الانتخابات العراقية القادمة؟

م.م. علي مراد العبادي

يعد النظام البرلماني من أرقى الانظمة السياسية على مستوى العالم بما يحتويه من اسس وقواعد ومفاهيم علمية وعملية تعزز وترسخ الديمقراطية وتفسح المجال للتداول السلمي للسلطة، اضافة الى كونه يتيح الفرصة امام مشاركة الشعب في ممارسة السلطة عبر اختيار من ينوب عنهم لتمثيل مطالبهم وطموحاتهم ورغباتهم، وسواء كان مجلس او مجلسين بحسب الصيغة المعمول بها في كل دولة. ما تقدم ينطبق على الدول الديمقراطية التي تعمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة وعدم تركيزها بشخص واحد والا تتحول مؤسسة البرلمان الى شكلية تتبع السلطة التنفيذية وهو مخالف للأسس العامة التي تقوم على التعاون والموازنة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستقلالية القضاء.

وفي دراسة حالة العراق باعتباره يسير بخطوات الانتقال نحو النظام الديمقراطي للوصول نحو تعزيز الديمقراطية وهي العامل الثالث المكمل للتحول الديمقراطي ، فقد ظهرت هفوات وعراقيل تحول دون بلوغ النموذج الثالث وهي متعددة الا ان موضوع المقالة هنا يدور حول تأثير المال السياسي او كما يعرف بالمال الاسود في العملية الانتخابية سواء كانت قبيل الانتخابات او حتى خلال مسيرة مدة الحكومة لأربع سنوات ، وبالتالي المال السياسي هو كل ما يتم الحصول عليه خلال خدمة الشخص الحكومية عبر وظيفته او بتعبير ادق استغلال وظيفته للكسب المالي وسواء كان بمفرده او حتى بصفته الحزبية عبر توظيف امكانيات الوزارة او الدائرة او المؤسسة كنافذة لتعزيز موارده الاقتصادية ، وهذا الامر بات واضحاً للعيان لا سيما قبيل المواسم الانتخابية عبر استغلال نافذة الفقر والبطالة وسوء الخدمات التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع العراقي الذين هم احوج ما يكون لأية نافذة او بصيص أمل يلوح في الافق ، لذلك تمكنت بعض القوى من الولوج للناخب عبر اغرائه او خداعه سواء بوعود توظيف او القيام بحملات تنظيف او اعمار وصيانة بعض الطرق والجسور او استخدام الماكنة الاعلامية لا سيما في الحملات والدعاية الانتخابية وربما هي الفرصة الاكبر لاستخدام المال السياسي وكشف التفاوت الحاصل ما بين الاحزاب والقوى السياسية او الافراد المستقلين ، اذ يلجأ البعض الى تسخير قنوات فضائية بكل امكانياتها الاعلامية لإبراز نفسه او حتى لتسقيط الاخرين اي الخصوم والحال ينطبق على كافة وسائل الاعلام لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي او نصب لافتات مبالغ فيها جداً اذ وصل الحال الى حد شراء ذمم الناخبين او شراء بطاقاتهم الانتخابية وهو ما كشفته هيئة النزاهة مؤخراً واعلنه السيد العبادي .

هذا المال الاسود يقوض التجربة الديمقراطية ويقف عارضاً امام صعود طبقة سياسية جديدة ما دام بعض السياسيين يمتلكون أدوات المنافسة الغير شرعية واضفاء طابع الشرعية عليها وايهام الناخب بطرق شتى وتحقيق هدفهم في حصد أكبر عدد من المناصب الحكومية والسياسية، وهو امر يشكل خطورة كبيرة جداً يحتاج الى اجراءات حكومية ورقابة شعبية عبر وسائل عدة اهمها التالي:

١- تفعيل قانون الاحزاب بصورته الكاملة وليست الانتقائية لا سيما المواد التي تتعلق بمتابعة ومعرفة طرق تمويل كل حزب او قوى سياسية مما يساهم في مراقبة ومعرفة مصادر تلك الاموال.

٢- مسائلة جميع النواب والمسؤولين الرافضين لكشف ذممهم المالية وهو اجراء عملت عليه هيئة النزاهة وديوان الرقابة في توزيع استمارة كشف الذمة المالية لا سيما بعد تسلمهم مناصبهم الحكومية او النيابية فيما لاتزال نسبة من عمل بها ضعيفة جداً وهو مؤشر يثير الشكوك.

٣- متابعة ملف عمليات غسيل الاموال سواء داخل العراق او خارجه.

٤- توعية المواطن والناخب بشكل خاص بضرورة معرفة ان صوته لا يقدر بثمن وهي مسؤولية شرعية واخلاقية وهذه التوعية لا تأتي بيوم او يومين وانما عبر برامج مكثفة تستهدف مختلف الشرائح الاجتماعية.

٥- ان تعمل مفوضية الانتخابات والجهات المعنية بتحديد ضوابط اعلانية ودعائية للمرشحين بحيث تحجم من المال السياسي وتنصف جميع المتنافسين بنسب متقاربة.

* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

لمحة عامة لوضع استراتيجية لمناصرة المفقودين والمشاكل التي تعترض تنفيذ قوانين المفقودين في العراق

إعداد : المحامي حاتم كريم السعدي *

يعد الجهل بمصير المفقودين نتيجة الصراعات المسلحة او غيرها من حالات العنف او الكوارث الطبيعية واقعا قاسيا لمئات الالاف من العائلات في جميع انحاء العالم ومنهم العراقيون ، وينتظر ذويهم بفارغ الصبر معرفة مصيرهم ومكان وجودهم ، وتأخذ ذوي المفقودين الظنون هل وقعوا في الأسر ، أو اختطفوا ، او ربما لقوا مصرعهم ودفنوا في قبور مجهولة أو راقدين في المستشفيات أو محتجزين في سجون سرية ، ولا يتم جمع شملهم في بعض الاحيان ، شهد العراق هذه الحالة منذ الحرب العراقية الايرانية ولحد الأن ويتم العثور على عشرات من المقابر الجماعية بين حين واخر بعد تغيير النظام الاستبدادي السابق .

ان معاناة كثير من العراقيين والمأساة التي يعيشونها نتيجة لما تقدم وصعوبة عملية البحث عن شخص مفقود بالنسبة للآسر العراقية والتي تؤثر على العوائل الفقيرة منها وخصوصا النساء والاطفال ، فهي عملية معقدة للغاية بل خطيرة جدا أن لم تكن مستحيلة في بعض الاحيان، ويشكل الوضع الامني الهش السائد الان أحد أهم العوامل وراء ذلك .

ومن العوامل الاخرى التي تؤدي الى تعقيد عملية البحث عن المفقودين عدم معرفة الاسر الجهة التي تلجأ اليها وتحصل على المعلومة التي ترشدهم لمعرفة مصير المفقود ، آن كان حيا أو ميتا ، في حالة الشك بان كان المفقود على قيد الحياة تواجه اسرهم صعوبة الوصول الى مكان وجود أقاربهم المفقودين لصعوبة التنقل لتردي الوضع الامني كما سلف اما في حالة وفاة المفقود فيبدأ البحث عن جثة المفقود في المستشفيات أو معهد الطب العدلي لاستعادة الجثة ان وجدت جثة اصلا.

لا يوجد في الوقت الحاضر أي مصدر مركزي للمعلومات عن المفقودين والمختطفين في العراق يؤدي الى تجميع المعلومات من جميع المناطق في العراق عن الاشخاص المفقودين وعن الرفات البشرية التي يعثر عليها الأمر الذي سيسهل على الأسر الحصول على المعلومات المنشودة ، ولم يشرع قانون الوصول والحصول الى المعلومة لحد اليوم من قبل مجلس النواب العراقي رغم اعداد مسودته من الحكومة .

لا زالت الاسر التي فقدت احبائها تنتظر منذ سنوات الحصول على معلومات وترفض التخلي عن الامل في ان الشخص المفقود لا يزال حيا . فالمعاناة لهذه الآسر ليست عاطفية فحسب ، وانما اجتماعية واقتصادية وقانونية ايضا ، لا سيما عندما تفقد الأسرة معيلها .

نظرا لافتقاد ملايين العراقيين أي إمكانية للوصول الى وسيلة اتصال تتيح لهم التواصل مجددا مع ذويهم في داخل العراق وخارجه، ومن اجل سد هذا النقص في المعلومات ووسائل الاتصال أنشئت اللجنة الدولية للصليب الاحمر لجنة دولية متخصصة لشؤون المفقودين، اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (icmp) ومن مهامها تلقي رسائل من أسر المفقودين أو من المفقودين أو من المعتقلين وإدخالها في قاعدة البيانات التابعة للجنة الدولية للصليب الاحمر ومن ثم يقوم احد موظفيها بمحاولة الاتصال بعائلة المفقود واعلامها بأن قريبها لا زال على قيد الحياة و أنه سليم معافى ، وكذلك تدريب عدد من الخبراء في مجال هيئات حقوق الانسان كما حدث في العراق في وزارة حقوق الانسان سابقا وفي اقليم كردستان ، وكذلك تدريب عدد من الاطباء في معهد الطب العدلي في بغداد لتوفير المهارات العلمية اللازمة لإدارة الرفات البشرية وتحديد هوية اصحاب الجثث بطريقة صحيحة، وتقديم النصح والمشورة لكل ما يخص قضايا المفقودين ، وايجاد اليات لتبادل التعاون والتنسيق بين جمعيات الاسر العراقية وجمعيات أسر المفقودين في كثير من الدول العربية والدولية .

ومن ناحية أخرى وعلى النطاق المحلي العراقي تسعى جمعية الهلال الاحمر العراقي الى تقديم الخدمات الانسانية اللازمة لضحايا النزاعات المسلحة والمتضررين جراء فقدهم احبائهم ومن ضمنها اعادة الروابط العائلية والبحث عن المفقودين في خارج العراق لمعرفة مصيرهم من خلال توجيه المخاطبات الدولية مع السلطات بالتعاون مع جمعيات الهلال الاحمر العربية واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ولا يقتصر عمل الجمعية على ما اوردناه ولا على تقديم المساعدات الغذائية والاغاثية والصحية والاسعافية والمالية بل يتعداه الى لم شمل العوائل مع ابنائها المفقودين والمعتقلين وزرع الاطمئنان في نفوس العوائل من خلال أعادة الروابط العائلية وادامتها .

اما بالنسبة لعدد المفقودين ومن ضمنهم الاسرى لدى الجماعات المسلحة ، أو الذي اختطفوا لسبب سياسي أو لسبب مادي لأجل الحصول على مبلغ مالي كفدية ، أو سبب انتقامي أو ثارات عائلية أو عشائرية ، أو الفارين من مناطق القتال بحثا عن ملاذ آمن في خضم النزاعات ، أو المحتجزين في سجون سرية ، أو المعتقلين لدى السلطات وتخفي وجودهم ، مما دعا العديد من العائلات العراقية الذين فقدوا ذويهم توجيه اتهامات صريحة

←

للحكومة العراقية بتخليها عن واجبها في حفظ الأمن ووضع حلول جذرية لمسألة المفقودين فلا تزال أزمة المفقودين عالقة ، فلم تظهر خطوات ايجابية من الحكومة تسهم في إنهاء المشكلة .

في الواقع لا توجد احصاءات دقيقة عن عدد المفقودين والمختطفين وانما تقريبية ، كما يختلف عدد المفقودين بين فترة اخرى وكمثال على ذلك فعددهم قبل سيطرة تنظيم داعش على مناطق عديدة من العراق عن بعدها كما تختلف بعد اندحار تنظيم داعش . وعلى سبيل المثال لا الحصر تشير احد احصائيات لجنة الصحة النيابية ان اعداد المفقودين تتراوح ما بين ٢٥٠ الف شخص ومليون شخص ، وأكثر من ٥٢٠ مقبرة جماعية .

لاشك ان انتشار الاعمال المسلحة وعمليات القتل والسرقة والتهديد والتدمير ، والنعرات الطائفية ، وارتفاع معدل الخطف والقتل والاعتقال كل ذلك يؤدي الى التدهور في الاوضاع الامنية ، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في حصيلة المفقودين سواء في السجون أو داخل المقابر أو ممن لم يستدل على أماكن وجودهم .

والجدير بالذكر ان عداد المفقودين لا يقتصر على أبناء العراق فقط ، فهناك عدد اخر من المفقودين من جنسيات اقليمية ودولية , وخصوصا كما ثبت وفقا للتقارير المعنية بهذا الشأن لمنظمات دولية ، ممن التحق بتنظيم داعش .

أن معرفة مصير المفقودين لا يقتصر على مصيرهم فقط فيما ان كانوا على قيد الحياة اوفي عداد الاموات ، وانما لمعرفة الحقيقة التي تساهم في ارساء العدالة وتحقيق المصالحة في المجتمع وترسيخ السلام .

وعن الحماية الجنائية للمقابر الجماعية فأن اغلب التشريعات العقابية لم تضع تعريفا للحماية الجنائية لصعوبة وضع تعريف جامع مانع وقد تولى الفقه الجنائي هذه المهمة بأنها (مجموعة النصوص القانونية التي تكفل المحافظة على المقابر الجماعية من الاعتداءات أيا كان نوعها التي قد تتعرض لها بما تقرره من جزاء) ، اما قانون حماية المقابر الجماعية العراقي المعدل رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ عرف المقبرة الجماعية بأنها (الارض التي تضم رفات اكثر من شهيد تم دفنهم او اخفائهم على نحو ثابت دون اتباع الاحكام الشرعية والقيم الانسانية الواجب مراعاتها عند دفن الموتى وبطريقة يكون القصد منها اخفاء معالم جريمة ابادة جماعية يقوم بها فرد او جماعة او هيئة وتشكل انتهاكا لحقوق الانسان) .

أضافة لما تقدم ومن أجل وضع خطة عمل لمسألة المفقودين والمختطفين في العراق يعمل عليها من جانب منظمات المجتمع المدني وعرضها على المسؤولين واصحاب القرار في الدولة :

* تحديد وحصر الجهات والهيئات والمؤسسات الرسمية والاهلية والشخصيات الحكومية والشخصيات الاجتماعية المؤثرة لوضع حل لمسألة المفقودين .

*اقرار قانون الوصول والحصول على المعلومة والعمل على تطبيقه ليكون للمجتمع دورا في حل المسائل المجتمعية ، ومن ضمنها مسألة المفقودين .

* أنشاء مصدر مركزي للمعلومات متخصص بوضع قاعدة بيانات خاصة لمعالجة مسألة المفقودين في العراق .

* الطلب من الحكومة العراقية بوضع أجرأت قضائية تقضي بإيجاد المفقودين ومحاسبة المتورطين في تلك الجرائم ووضع نظام فني وعلمي لتشخيص رفات المفقودين .

* التواصل والتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما يتعلق بمسألة المفقودين بين منظمات المجتمع المدني العراقية المعنية بهذا المجال وبين المنظمات العربية والدولية ، وبين جمعيات الاسر العراقية للمفقودين وجمعيات آسر المفقودين في الدول العربية كسوريا ولبنان وليبيا ، والدولية كالبوسنة والهرسك وكوسوفو .

* ازالة العقبات الخاصة بالطب الشرعي فيما يخص اختبار الحمض النووي لمعرفة هوية اصحاب الجثث وذلك بتنظيم دورات تدريبية للأطباء من المعهد الطبي العدلي في بغداد والمحافظات العراقية لقلة اخصائي الطب الشرعي في العراق .

* ضرورة جمع المعلومات الشخصية ذات الصلة بالأشخاص المفقودين مباشرة من عائلاتهم يوم اختفائه ، ومقابلة هذه المعلومات (البيانات) قبل الوفاة و (بيانات) بعد الوفاة للتعرف على أصحاب الجثث .

* من أجل الحماية الجنائية للمقابر الجماعية يقتضي تجريم الاعتداء على المقابر الجماعية سواء كان نشاط الجاني ايجابيا كالتحري وجمع الادلة ، أو سلبيا كسرقة الاعضاء البشرية ، لأن حارس المقبرة والمراقبين على حراس المقابر هم الجهة المختصة بالتحري وجمع الادلة ومنحهم المشرع سلطة ضبط قضائي .

* أدخال بعض التعديلات على قانون حماية المقابر الجماعية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ وتوحيد المصطلحات لإزالة اللبس والغموض وعدم الوضوح في بعض فقرات القانون ، كالمادة ١٠ من القانون ، حيث وردت كلمة « عبث » فيما يخص المقابر الجماعية والافضل استعمال كلمة « تخريب » فهي اكثر دقة ووضوح .

٢٢ / نيسان / ٢٠١٨

* رئيس الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد ، عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

بيان المنتدى العراقي بشأن التدخلات الاقليمية والدولية التي تستهدف العراق

في اطار المسؤولية الحقوقية التي يضطلع المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ومن خلال متابعاته الميدانية ، ورصده لما يجري على الساحة العراقية من عدوان وانتهاكات داخل الاراضي العراقية، تأكد بالتشخيص القاطع وجود الكثير من الظواهر التي تشوب المشهد العراقي العام والتي تمثل بالتدخلات الاقليمية والدولية ضمن محاولات محمومة، لجره الى ما يرضي ويلبي اطماع قوى ودوائر لا تريد للعراق الخير والاستقرار وتحاول التفريط بسيادته .

ان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يرى في هذه التدخلات، خرقا لسيادة العراق ولحقّ العراقيين في ان تكون بلادهم حرة تستجيب لمتطلبات الامن والسلام والتنمية المستدامة على وفق الاهداف الوطنية، وان من غير المقبول في كل المقاييس انه بعد ان يتم الخلاص من الارهاب الداعشي، ينتقل العراق الى الوقوع تحت سطوة التدخلات الخارجية، وليس مقبولا ايضا ان تكون هذه التدخلات على قياسات مصالح غير مشروعة وصراعات نفوذ تريد ان تجعل من العراق مسرحا لخصومات وصراعات قد تؤدي في اية لحظة الى اندلاع حروب مدمرة .

ان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان اذ يدين بشدة تلك التدخلات ، ويرى ان اهدافها سافرة وغير مشروعة وهي مساس في حقوق العراقيين ، كما انها تمثل تصعيدا واضحا لإملاء الشروط السلطوية وايجاد منافذ تبريرية لعمليات اغتيال، واختطاف، وهضم لحقوق المواطنين، وتسبيب في تلكؤ عودة النازحين والمهجرين الى ديارهم لاعمارها وتعويض مناطقهم المنكوبة، والحد من انتشار السلاح في المجتمع وحصره بيد الدولة، وتعزيز دعوات الاصلاح الاداري و المالي .

اننا نعتقد بيقين واضح بأن المرحلة التي تمر بها بلادنا تقتضي التصدي لكل اشكال التدخلات الاقليمية والدولية سياسياً وعسكرياً، والعمل في اطار اجندة وطنية تشاركية لحل المشاكل التي مازالت عالقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، والتأكيد على الاجراءات الامنية الاستباقية التي تصون حياة العراقيين، والتطلع بروح الوحدة والتضامن والتواصل من اجل الاهداف الديمقراطية والتنموية ، بعيدا عن اية مزايدات سياسية، والتطلع لبناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية، دولة عدالة اجتماعية ومؤسسات دستورية وقانونية ، تنهي سيطرة القوى المتنفذة والمتمرسة في السلطة وتكافح الفساد ونهج المحاصصة الطائفية والاثنية ، ومحاسبة سراق المال العام امام الرأي العام العراقي .

لقد ان الاوان لاتخاذ خطوات جادة في سبيل تعزيز السيادة الوطنية، والابتعاد عن سياسات المحاور .

واننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان نتطلع بالمزيد من الثقة الى دور القوى السياسية الوطنية الامينة على البلاد، وكذلك دور منظمات المجتمع المدني والخيرين، من اجل تعزيز الوعي بضرورة حماية العراق من كل التدخلات، والتعامل مع استحقاقات الانتخابات البرلمانية المقبلة بروح المنافسة الشريفة والنزيهة التي توفر الفرصة للناخبين من اجل الادلاء باصواتهم بكل حرية وقناعة .

٢ / ٤ / ٢٠١٨ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

بيان المنتدى العراقي اوقفوا الحرب وقتل المدنيين في سوريا

منذ سبع سنوات مضت وماكنة الحرب تواصل سحق المزيد من الضحايا من بنات وابناء الشعب السوري الابرياء ، وليس هناك من افق واضح لنهايتها القريبة ، وان ما يعمق الازمة السورية هو التدخل الفظ للدول الاقليمية والدول الكبرى في الشأن السوري والحرب المريعة الجارية ، اذ لم تعد الحرب الجارية شأناً سورياً، بل إقليمياً ودولياً خاضعاً لمصالح تلك الدول وبعيداً عن ارادة ومصالح الشعب السوري .

لقد اتهم النظام السوري باستخدام السلاح الكيمياوي ضد قوى المعارضة السورية في مناطق عدة من سوريا لعدة مرات أخرها على الغوطة الشرقية ، وليس هناك من يستبعد ذلك ! ولكن هل يمكن توجيه الاتهام للنظام وحده ؟ ! ، اليست قوى المعارضة السورية هي الاخرى التي يجب ان تتوجه اليها اصابع الاتهام ؟! ، أو جهة ثالثة محرضة ومستفيدة ، وان يترك الامر للمنظمة الدولية المختصة لمعرفة من وكيف ومتى استخدم هذا السلاح الفتاك المحرم دولياً ضد الشعب السوري .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان اذ نشجب استخدام السلاح الكيمياوي من اي جهة كانت ونعتبره إنتهاكاً صارخاً وخطيراً على قيم ومبادئ حقوق الإنسان ، ندين ايضاً تنفيذ العدوان الثلاثي على سوريا خارج اطار الشرعية الدولية والقوانين الدولية المرعية ... وندعو مجلس الامن الدولي و الامم المتحدة ان يأخذا على عاتقهما تحقيق المهمات التالية :

١- ايقاف الحرب القذرة ورفض التدخل الاقليمي والدولي بالشأن السوري ، ومنع اذكاء الحرب الجارية بتنشيط وتمويل وتسليح القوى المتصارعة المنفذة لمصالح الدول الاقليمية والدولية بالضد من مصالح الشعب السوري .

٢- ايجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية السورية وفق المبادئ التي تحكمها لوائح الامم المتحدة والشرعية الدولية واستناداً الى مؤتمر جنيف وغيره من المؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض ، وفسح المجال للتعددية السياسية وإنهاء تحكم الحزب الواحد لأنها من أسباب الأزمة البنيوية في سوريا .

٣- إطلاق سراح عشرات الآلاف من المواطنين السوريين الأبرياء من السجون والمعتقلات ، بإشراف جمعية الهلال الأحمر الدولية .

٤- اعادة المهجرين والنازحين الى ديارهم واعادة اعمار المدن والارياف والقرى السورية التي خربتها الحرب المديدة ، بجهد دولي مشترك .

٥- توفير الاجواء المناسبة للشعب السوري لممارسة حقه في اختيار النظام السياسي الذي تقود البلاد صوب الدولة الديمقراطية و المدنية التي تحترم مبادئ حقوق الانسان للجميع بعيداً عن تأثير القوى التي لا تريد الخير والتقدم لهذا الشعب المظلوم ، ضحية الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية .

ولتكن الارادة الدولية طريق فرض السلام ، وتلبية حقوق السوريين جميعاً ، لاطريقاً لاشعال الحروب .

ولتنتصر ارادة الشعب السوري في استعاده حقوقه وحرياته كافة .

١٩ / ٤ / ٢٠١٨ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في أمريكا تشارك في ندوة حقوقية نظمتها جامعة اربيل الدوليَّة

يجب على جميع السياسيين عدم التدخل في شؤون القضاء من اجل ان يكون الجميع متساوون امام القانون .

- على رجال القضاة ان يكونوا متواصلين فيما تصدر من تشريعات وقوانين جديدة ، وان يكونوا ذو المام بمفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية ، وعلم النفس ، والاتفاقيات والمعاهدات والاعراف الدولية .
-القضاء لا يمكن ان يكون مستقلاً في ظل مجتمع منقسم .
- رجال القضاء عليهم عدم الانتماء الى اي حزب سياسي .

تحت شعار « هل كانت محكمة الجنايات العليا جزءاً من العدالة الانتقالية في العراق » نظم مركز دراسات الابادة الجماعية في جامعة اربيل الدولية ندوة قيمة حاضر فيها « القاضي رزكار محمد امين - والقاضي هادي عزيز علي - والدكتور محمد احسان - والمحامية المستشارة هدار زبير عبد الله « .. بحضور نخبة من الاكاديميين والبرلمانيين ، ومنظمات المجتمع المدني ، ورئيس المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان عبد الخالق زنكنة .

واستعرض المحاضرون من خلال اوراقهم البحثية المحكمة الجنائية.. والعدالة الانتقالية لما بعد عام 2003 .. فضلاً عن ما اسفرت عنها من اجراءات قانونية لرد الاعتبار للضحايا العراقيين نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات وجرائم في حقبة النظام البائد .

وبعدها فتح باب الحوار والنقاش والاسئلة للحضور .. فقدم رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية حميد مراد مداخلةً تحدث قائلاً : ان السياسيين المتنفذين اغتالوا العدالة في العراق، فسيادة القانون تطبق بالكامل على عامة الشعب ولا يقترب من اسوار السياسيين الفاسدين الذين يفضلون مصالحهم على الدولة.

وفي نهاية المداخلة قدم سؤالاً للمحاضرين مفاده :

اهي سبل اعادة هيبة العدالة ورجال القضاء في العراق؟ .

واجاب المحاضرون على الاسئلة التي طرحت من قبل الحضور، واكدوا من ان القضاء لا يمكن ان يكون مستقلاً في ظل مجتمع منقسم، ولا يمكن ان يكون القاضي منتمي الى حزب سياسي يجب ان يكون شخصاً مستقلاً، ويفترض على جميع السياسيين عدم التدخل في شؤون القضاء من اجل ان يكون الجميع متساوون امام القانون بعيداً عن أيَّة اعتبارات .. وعلى رجال القضاة ان يكونوا متواصلين فيما تصدر من تشريعات وقوانين جديدة ، وان يكونوا ذو المام بمفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية ، وعلم النفس، والاتفاقيات والمعاهدات والاعراف الدولية .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

4/نيسان/2018

منظمة حمورابي تشارك في اعمال طاولة حوار بشأن المفقودين والمغيبين

HHRO
منظمة حمورابى لحقوق الانسان

شارك السيد وليم وردا عضو مجلس ادارة منظمة حمورابي لحقوق الانسان ، مسؤول العلاقات العامة فيها بجلسة العصف الذهني ضمن طاولة حوار مستديرة نظمها يوم الخميس ٢٠١٨/٤/٥ مكتب العراق في اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بهدف وضع خطة مناصرة للجهود الحكومية وما تقوم به المنظمات المدنية المعنية برصد ومتابعة أوضاع المفقودين والمغيبين قسرا ، وتطرق المشاركون في طاولة الحوار المستديرة الى المشاكل التي تعترض القائمين بهذه المهمة واهمية وجود هيئة خاصة أو مراكز محددة معنية بشؤون المفقودين تتولى الاهتمام بعوائل المفقودين وحماية المقابر أو مواقع التخلص من رفات المغدورين التي يتم العثور عليها .

مع التأكيد على ضرورة وجود خطة عمل تكون بمثابة استراتيجية للتحرك الذي يضمن وضع اليد على تلك الانتهاكات ، واشعار ذوي المفقودين والمغيبين بما تم التوصل اليه في هذا الشأن ، مع ملاحظة أنه لا توجد حتى الآن هيئة أو جهة موصدة تتعامل مع قضايا المفقودين والمغيبين تستطيع أن تحدد اسمائهم وارقامهم .

هذا وقدم السيد وليم وردا خلال جلسة الحوار ملاحظات لتطوير العمل فيما يخدم عوائل الضحايا وحماية حقوقهم .

وقد شارك في جلسة الحوار ممثلون عن عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان .

٦ / نيسان / ٢٠١٨

بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان
لإنقاذ الاقليات الدينية والعقائدية في اليمن

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها من تطورات الوضع في اليمن واستمرار مليشيات الحوثي في ممارساتها الطائفية والتحريضية ضد الأقليات الدينية والعقائدية في اليمن ، والتي باتت تشكل تهديداً خطيراً على حياة المدنيين من الأقليات اليمنية .

وقد تلقت المنظمة من الهيئات الممثلة للطائفة البهائية بلاغاً وتوثيقاً لعمليات الاضطهاد والتحريض بحق الأقليات الدينية والعقائدية في نطاق سيطرة مليشيا الحوثي في مناطق عدة باليمن ، والتي كان آخرها الخطاب الذي أدلى به السيد «عبد الملك الحوثي» في شهر مارس/آذار الماضي في خطبته بمناسبة «جمعة شهر رجب» ، والمتضمن وصف الأقليات البهائية، والأحمدية، والمسيحية، وبعض المذاهب الإسلامية الأخرى، والعلمانيين، بأنهم «أعداء للوطن» و وضرورة «الاستنفار الجاد للقضاء عليهم»، وكذلك اتهامهم بأنهم «وافد شيطاني ، ويطعنون في الإسلام»، واتهام اتباع الطائفة البهائية بالتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي على خلفية تواصلهم مع المؤسسات البهائية المماثلة في فلسطين المحتلة وعكا وحيفا، وهو ما انعكس لاحقاً في تنامي الحملات العدائية وتزايد حدة التحريض والتهديد ضد تلك الأقليات في اليمن .

وقد تلقت المنظمة إفادة بشأن وضع البهائيين من خلال بعض المواطنين المصريين من البهائيين، وبلاغ من المبادرة اليمنية للدفاع عن حقوق البهائيين والذي تضمن انتهاكات مختلفة مارستها مليشيات الحوثي بحق البهائيين بصفة خاصة، وشملت : الاعتقال ، والاختفاء القسري، والمحاكمات الجائرة، فضلاً عن تعرض عدد من البهائيين للتعذيب على يد ميليشيا الحوثي منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى مأهولة بالسكان .

وكانت المنظمة قد خاطبت الأمم المتحدة في فبراير/ شباط الماضي بشأن الوضع الملح للسيد «حامد بن حيدرة» اليمني الجنسية ، المحتجز تحت أيدي مليشيات الحوثي منذ ٤ أعوام، وخضوعه لمحاكمة افتقدت لمعايير العدالة، وصدور حكم بمعاقبته بالإعدام من قبل «محكمة الجنايات المتخصصة» الخاضعة لسلطة المليشيات المذكورة بالعاصمة اليمنية صنعاء ، تمهيداً لإعدامه على خلفيه انتمائه الديني «البهائية» .

وفي هذا السياق تطالب المنظمة الأمم المتحدة والبعثة الأممية باليمن بتحمل مسئوليتها والتدخل العاجل لوقف الحملة التحريضية والتدابير التعسفية بحق الأقليات الدينية والعقائدية وبخاصة البهائيين وضمان حمايتهم ، والتدخل العاجل نحو وقف حكم الإعدام بحق «حامد بن حيدرة» والافراج عن باقي المعتقلين، فضلاً عن متابعة الجهود الجادة لضمان تسوية سلمية للوضع اليمني للوصول إلى السلم والاستقرار في أقرب الآجال .

حكومات تستحي !

طه رشيد

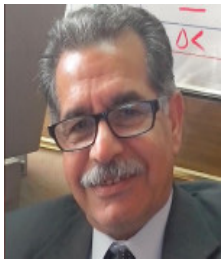

الخجل هو السمة المشتركة للحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بعد سقوط الطاغية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ .

ولكن لا تظنوا بأني اقصد بأن خجلها كان إزاء ما قصرت به تجاه المواطن من تقديم خدمات أو لأنها لم تعد بناء البنى التحتية !

معظم الذين تصدروا المسؤولية ، بعد السقوط ، كانوا من ضحايا النظام السابق بشكل مباشر أو غير مباشر، فالذي «فلت» من قبضة النظام تاركا أهله او أقاربه رهينة ، وعرضة لابتزاز رجال المخابرات ، والغريب أن كل المسؤولين ، بمن فيهم البعثيين، يعتقدون بأن نظام صدام كان نظاما دكتاتوريا ، انتقل من دكتاتورية الحزب الواحد مرورا بدكتاتورية العائلة، إلى دكتاتورية الفرد الواحد الأحد ! ، ومن يطلع على تفاصيل اجتماعات صدام مع قيادتي حزبه وحكومته ، يكتشف بسهولة صحة كلامنا، اما الأسماء والألقاب التي قيلت فيه، وانتشار تماثيله وصوره بشكل كبير حتى دخلت صورته كل بيت ، اختيارا أو أضرارا ، فهذا بشكل الظاهرة البرانية لأي دكتاتور ، وما أكثرهم في هذه الايام ! .

سقط الصنم وحدث التحول التاريخي بانعطافة جديدة في الحياة السياسية العراقية ولأول مرة يشهد العراق انتخابات حقيقة ، رغم ما شابها من تزوير لهذا الطرف أو ذاك ورغم محاولة القوى المتنفذة التلاعب بالقانون الانتخابي من أجل ضمان وجودها في السلطة معتمدة على المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية ، إلا أنها- العملية الانتخابية- تبقى تجلي لظاهرة الديمقراطية ، وإبعاد شبح الانقلابات العسكرية على مدار عقد ونصف من عمر العراق .

ورغم خطورة هذا التحول الكبير الذي قلب موازين المنطقة إلا أن الحكام الجدد احتاروا بالتعامل معه، فمنهم من يريد أن يكون عطلة رسمية حاله حال العديد من المناسبات المؤثرة في التاريخ (٦ كانون ، ٢١ نوروز ، ١٤ تموز ...الخ) مثل الأكراد ، والبعض القليل الآخر يرفض الاحتفال به باعتبار أن ما حدث كان يفعل الأمريكان المحتلين حصرا، ويتبنى هذا الموقف بقايا البعثيين ، سواء في السلطة ام خارجها ، وبعض القوى الدينية ! .

هذا الأمر يعني بشكل اساس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي بقت متارجحة بين هذا وذاك ! فلو لم يفعلها الأمريكان ومعه التحالف الدولي لبقي دخول العراق بالنسبة لهم حلما صعب المنال .. هي نوع من انواع الشيزوفرينيا أو كما يصفها الباحث الاجتماعي علي الوردي بازدواجية المواطن العراقي !

وبقي السؤال المؤرق يراودهم : هل يحتفلون بالتاسع من نيسان واعتبارها عطلة رسمية ، فلولاه ما مسكوا زمام السلطة ، ام يتغاضون عنه بحجة ان الفاعل (البطل) كان اجنبيا يتحمل الكثير من الصفات محررا ، او مخربا ، او محتلا ؟ !

وبقيت الحيرة والمستحة سيدتا الموقف ، والله لا يحير عبده !

١١ ألف مفقود في الموصل غداة احتجازهم من قبل داعش

كشف مصدر في قيادة شرطة نينوى، عن وجود أكثر من ١١ ألف مفقود ما زال مصيرهم مجهولاً منذ سقوط الموصل بيد تنظيم داعش منتصف عام ٢٠١٤ .

وقال العقيد باسم علي الحجار، في تقرير نشرته وكالة الانباء الالمانية، إن «عناصر داعش كانت قد اعتقلت واحتجزت أكثر من ١١ الف من المدنيين، أغلبهم شباب من كافة الشرائح ، إلا أن مصيرهم مجهول، ولم تتمكن الحكومة العراقية وقواتها الأمنية من العثور عليهم رغم تفتيش كافة السراديب السرية والانفاق ومقرات التنظيم بعد انتهاء عمليات تحرير الموصل والعثور على جثث لمئات المغدورين ، غير أنها لم تعثر على أي خيط يدلها على هؤلاء المفقودين» .

وأضاف أن» عوائل المفقودين تحمل رئيس الوزراء حيدر العبادي وحكومته مسؤولية غياب هؤلاء المفقودين الذين بات مصيرهم مجهولاً» .

مستمرون في البحث

وتقول السيدة أنوار مكي إن «زوجها وأبنها الكبير تم اعتقالهما قبل تحرير منطقة الجوسق من قبل تنظيم داعش بصفته مختار المنطقة وما زال مصيرهما مجهولاً رغم مرور عام كامل على اعتقالهما، فيما لم تتمكن القوات العراقية من تقديم أي دليل على وجودهما أو تأكيد استشهادهما ، لكننا مستمرون في البحث عنهما» .

ويقول صادق أمين ، وهو أب لثلاثة أبناء مفقودين من منتسبي القوات الأمنية ، إن «تنظيم داعش الإرهابي أقدم على تطويق منزله واعتقال ابنائه الثلاثة في شهر أبريل (نيسان) عام ٢٠١٥ وما زال مصيرهم مجهولاً ، لذلك يطالب الحكومة العراقية بالتدخل والبحث عنهم في السجون السرية» .

وتبقى مسألة العثور على المفقودين سواء الذين اعتقلهم التنظيم أثناء سيطرته على الموصل أو خلال العمليات العسكرية أو بعدها، للاشتباه في تورطه بالعمل مع التنظيم ، مسألة تؤرق ذويهم وتشكل عبئاً على القوات الأمنية .

الجثث المنتشلة

وفي السياق، كشفت مصادر مسؤولة في بلدية مدينة الموصل، عن انتشال اكثر من ٣٣٠٠ جثة لمدنيين وعناصر من تنظيم داعش، في الجانب الايمن للمدينة .

ونقلت وكالة «الغد برس» عن المصادر ، قولها ، ان «الكوادر التي رفعت الجثث من المنطقة القديمة واغلب مناطق الجانب الغربي اكدت انتشال ٣٣٥٣» ، وبينت ان «٢٦٦٨ من الجثث تعود لمدنيين و٦٨٥ جثة لعناصر تنظيم داعش الارهابي» .

واشارت المصادر الى ان «هذه الاحصائيات تشمل الجثث التي تم انتشالها منذ بدء الحرب على داعش في الجانب الايمن وحتى اليوم»، مستدركة بأن «هذه الاعداد ليست نهائية ، حيث انه لا تزال هناك جثث اخرى ، فضلا عن ان الجثث التي رفعتها القوات الامنية او عائلات الموتى لم تدخل الاحصائيات التي تجريها بلدية الموصل» .

وتنقسم مدينة الموصل الى جانبي الايسر والايمن ، وكان الاول قد شهد دمارا جزئيا بخلاف الايمن الذي شهد دمارا هو الاكبر في الموصل .

وحاول تنظيم داعش التشبث بالمنطقة القديمة في قلب الجانب الايمن لكن القوات الامنية تمكنت من طرده بعد قتال شديد استمر خمسة اشهر وانتهى قبل ثمانية اشهر تقريبا .

وتسببت الحرب بتدمير اجزاء كبيرة من المنطقة القديمة، ابرزها الاسواق التجارية التي كانت تعد واحدة من ابرز المناطق المكتظة بالسكان قبل الحرب، بينما قتل الاف من المدنيين بسبب ضيق الطرقات وعدم وجود مخارج تؤمن وصولهم بشكل سالم الى القوات العراقية في وقتها .

اخر إحصائية منظمة هيومن رايتس ووتش عن الخسائر الكبيرة في الأعوام (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)

نص الإحصائية :

* ٣ ملايين و٤٠٠ الف مهجر موزعين على ٦٤ دولة .
* ٤ ملايين و ١٠٠ الف نازح داخل العراق .
* ١ مليون و ٧٠٠ الف يعيشون في مخيمات مختلفة.
* ٥ ملايين و ٦٠٠ الف يتيم (أعمارهم بين شهر - ١٧ عاماً) .
* ٢ مليون ارملة (أعمارهن بين ١٥- ٥٢ عاماً) .
* ٦ ملايين عراقي لا يجيد القراءة والكتابة (البصرة وبغداد والنجف وواسط والأنبار في الصدارة) .
* نسبة البطالة ٣١٪ (الأنبار والمثنى وديالى وبابل في الصدارة تليها بغداد وكربلاء ونينوى) .
* ٣٥٪ من العراقيين تحت خط الفقر (أقل من ٥ دولار يومياً) .
* ٦٪ معدل تعاطي الحشيش والمواد المخدرة (بغداد في الصدارة تليها البصرة والنجف وديالى وبابل وواسط) .
* ٩ ٪ نسبة عمالة الأطفال دون ١٥ عاماً .
* انتشار ٣٩ مرض ووباء ابرزها الكوليرا وشلل الأطفال والكبد الفايروسي وارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية .
* توقف ١٣ الف و٣٢٨ معملاً ومصنعاً ومؤسسة إنتاجية .
* تراجع مساحة الاراضي المزروعة من ٤٨ مليون دونم الى ١٢مليون دونم .
* استيراد ٧٥٪ من المواد الغذائية و٩١ ٪ من المواد الاخرى .
* التعليم الأساسي في اسوأ حالاته (١٤ الف و٦٥٨ مدرسة تسعة آلاف منها متضررة و٨٠٠ طينية والحاجة الى ١١ الف مدرسة جديدة) .
* الديون العراقية ١٢٤مليار دولار من ٢٩ دولة .
* مبيعات النفط (٢٠٠٣-٢٠١٦) الف مليار دولار لم تسهم في حل اي مشكلة من مشاكل العراقيين !!

عَنِ الثَّقافَةِ الإنتِخابيَّةِ!

نزار حيدر *

١ / إنَّ وجود الانتخابات في بلدٍ ما لا يعني بالضَّرورة أنَّ المُجتمعَ بل وحتى السياسيِّين يمتلكُون ثقافةً أو تقاليدَ إنتخابيَّةً! فلقد كان العراق في زمن الطَّاغية الذَّليل صدَّام حسين يشهد مسرحيَّات إنتخابيَّة ! كما أنَّ الكثير من النُّظم الاستبداديَّة والشُّموليَّة والوراثيَّة تشهد مِثْلَ هَذِهِ المسرحيَّات! فهل يعني أنَّ فيها ثقافةً إنتخابيَّةً!.

هنالكَ فرقٌ كبيرٌ جداً بين العمليَّة والثَّقافة الانتخابيَّة ، وأنَّ بلداً حديث عهدٍ بالديمقراطيَّة وبالعمليَّة الانتخابيَّة كالعراق الخارج للتوِّ من تحتِ ركامِ نُظمٍ شموليَّةٍ بوليسيَّةٍ دامت أكثر من [٦٠] عاماً من الطَّبيعي جدّاً أن تشهدَ خرُوقاتٍ إنتخابيَّةٍ وعلى مُختلفِ الأصعدةِ ! منها تِكرار الوُجوهِ الكالحة لسياسيِّين لم تجلبْ الخير للعراق على حدٍّ وصف الخطابِ المرجعي! لأنَّ التَّجربة لم تتراكم فيها بعدُ الثَّقافة والتَّقاليد الانتخابيَّة التي لا تأتي من القراءةِ والتَّعلُّم فقط وإنَّما من خلالِ المُمارسةِ الخاصَّةِ ولدَوراتٍ إنتخابيَّةٍ عدَّةٍ، كما هو حال كلِّ البُلدان ذات النُّظم الديمقراطيَّة .

٢ / أتمنَّى على النَّاخب أن لا يعتمدَ على وسائلِ التَّواصلِ الاجتماعي للتعرُّف على المُرشَّح ! فهذهِ الوسائل تتناقل من الأكاذيبِ ما نِسبتُهُ رُبما أكثر من [٩٥٪] إمّا لإسقاطِ العمليَّة الانتخابيَّة برُمَّتها أو لإسقاطِ المُرشَّحين خاصَّةً بعضهُم للبعضِ الآخر! مهما كان حالهُم وواقعهُم وحقيقتهُم .

إنَّ كلَّ مُحافظةٍ هي دائرةٌ إنتخابيةٌ وهو أمرٌ يُسهِّل على النَّاخب التعرُّف على المُرشَّح بشَكلٍ شخصيٍّ ومُباشرٍ من خلالِ اللِّقاءِ بهِ ومُجاورتهِ والتعرُّف على وضعهِ الشَّخصي والتَّاريخي والأُسَري والإجتماعي والعلمي وسلوكهِ المِهني ورؤيتهِ وغير ذلك! وهو الأمرُ الذي يقلِّل من إحتمالات تعرُّض النَّاخب للتَّضليل! وليتعاملَ مع صوتهِ بمسؤُوليَّةٍ وطنيَّةٍ ! .

٣ / لازال المواطنُ مسكُوناً بنظريَّة المُؤامرة أو هكذا يضلِّلهُ المُتضرِّرون من الديمقراطيَّة ! .

فنتائجُ الانتخابات محسومةٌ من الآن! ورئيس مجلس الوزراء القادم تمَّ التَّوافق عَلَيْهِ من الآن ! وعدد مقاعد كلِّ قائمةٍ محسومةٌ من الآن! وأنَّ واشنطن وطهران توافقا على كلِّ شَيْءٍ من الآن ! وهكذا ! وهو كلامٌ غير منطقي ويتناقض مع التَّجربة والواقع جُملةً وتفصيلاً ! فَلَو كانت الأمور كذلك فلماذا يتأخَّر في كلِّ مرَّةٍ الاتِّفاق على تشكيل الحكومة [٥ أشهر في المرَّة الأُولى و ١٠ أشهر في المرَّة الثَّانية و٥ أشهر في المرَّة الثَّالثة]؟! ولماذا فشلت طهران في منح رئيس الحكومة السَّابق ولايةً ثالثةً على الرَّغم من كلِّ الجُهود التي بذلتها بهذا الصَّددِ وتشبُّثِهِ بها بشِعار [بعد ما نِنطيها]؟!.

إنَّهُ الوِسواس الخنَّاس الذي يُوسوِسُ في صُدُور النَّاخبين للتَّقليل من أهميَّة صوتهُم الإنتخابي!.

٤ / لا أحد يُجادلُ في أنَّ هناك مخاوف على العمليَّة الإنتخابيَّة، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ في كلِّ الإنتخابات التي تجري في العالَم وفي أعرق النُّظم الديمقراطيَّة ! ولقد رأينا ولازلنا نرى ما الذي يجري في الولايات المتَّحدة منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسيَّة الأخيرة ولحدِّ الآن !.

إنَّ البعض يتصوَّر بأنَّ العمليَّة الانتخابيَّة إمّا أن تكونَ ملائكيَّة أو لا تكون! مُتجاهلُونَ الواقع والظُّروف والتَّحدِّيات وطبيعة المُجتمع!.

٥ / إنَّ سياسة النَّأي بالنَّفس لا تعني أن لا يُدافع العراق عن نفسهِ إذا أحسَّ بخطرِ الجماعات الإرهابيَّة المُنتشرة على الجانبِ الآخر من حدودهِ المُشتركة مع سوريا ! ولقد جاءت الضَّربات الجويَّة الأخيرة لمواقعِ الإرهابيِّين في الأراضي السوريَّة المُحاذية للحدُود الدَّوليَّة في هذا الإطار والتي تمَّت بالتَّنسيق مع الحكومة السوريَّة والتَّحالف الدَّولي على اعتبار أنَّ الحربَ على الارهابِ هو المُشترك الاستراتيجي الذي يجتمع عَلَيْهِ حتَّى الأعداء ! .

٦ / وهيَ ليست حرباً طائفيةً كما يحاولُ البعض تسويقها وإنَّما هي حربُ وجودٍ ينبغي أن تتظافر كلُّ الجُهود الدَّوليَّة والإقليميَّة للقضاءِ على الجماعات الإرهابيَّة التي باتت تشكِّل تهديداً عالميّاً ! .

٧ / إنَّ مصداقيَّة الولايات المتَّحدة اليَوْم على المحكِّ فيما يخصُّ الاتِّفاق النَّووي! فاذا قرَّر الرَّئيس ترامب في [١٢] الشَّهر القادم الانسحابَ مِنْهُ، وهو المُتوَقع لحدِّ الآن، فهذا يعني أنَّ واشنطن لا تكترث بشهادات المُجتمع الدَّولي سواء تلكَ التي وردت على لسانِ حلفائِها وشركائِها الدَّوليين أو على لسانِ المؤَسَّسات الدوليَّة المعنيَّة بالاتِّفاق وذات الصِّلة ! .

إنَّ الرَّئيس ترامب لازال إلى هذه اللَّحظة يتعرَّض لضُغوطاتٍ داخليَّةٍ ودَوليةٍ لثنيهِ عن إتِّخاذِ هذا القرار فالإتِّفاقُ دَوليٌّ وليس ثُنائيّاً ولذلك فليسَ من حقِّ أيِّ طرفٍ أن يتصرَّفَ بهِ على هواهُ وبشكلٍ مُنفرد ! خاصَّةً بعدَ أن اعتبر أكثر من مسؤُولٍ أُوربيٍّ أنَّهُ مُرتبطٌ بالأمن الأُوربيِّ والدَّولي بشَكلٍ عام ! .

٨ / كلُّنا نعرف جيِّداً بأنَّ الرَّئيس ترامب يسعى لابتزازِ نُظُم القبائل الحاكمة في الخليج وتحديداً [الرِّياض والدَّوحة والإمارات] من خلالِ الموقفِ المُتأرجحِ والمُتذبذبِ من الاتِّفاق!.

* nazarhaidar1@hotmail. com

على أبواب الانتخابات البرلمانية العراقية

د. ماجد احمد

الانتخابات البرلمانية ، هي قيام مجموعة من المواطنين بالترشح لشغل منصب نائب في المجلس النيابي ، فيترشح كل شخص منهم عن منطقة في الدولة التي يوجد بها، ويطلق على كل منطقة اسم دائرة، وكل دائرة تحتوي على مجموعة من المقاعد في مجلس النواب، ويقوم المواطنون باختيار المرشح المناسب ، والذي سيساهم في النهوض بدائرتهِ ، من الحقوق المهمة التي ركزت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فيما يتصل بقضية الانتخابات ، تشكيل الجمعيات والأحزاب والنقابات المهنية والعمالية وكافة مؤسسات المجتمع المدني ، حيث أكدت المادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية الأساسية لسنة ١٩٦٦على أن لكل فرد حق تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من اجل حماية مصالحه ، وأشارت المادة (٢٠) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما ، إن وجود سلطة قضائية مستقلة محايدة، يعتبر عاملاً هاماً وأساسياً من اجل ضمان حرية ونزاهة الانتخابات ويشكل الضمانة لجميع المواطنين للاعتراض على أية خروقات قد تواكب الانتخابات ، وينبغي أن تكون السلطة القضائية بمعزل عن أي تأثيرات من أي جهة رسمية أو غير رسمية تشارك في الانتخابات ، واستقلال القضاء يضمن ضمان مساواة جميع الناخبين للتأثير على العملية الانتخابية وان يتساوى تأثير الاصوات لجميع المواطنين ، وان يشارك كافة المواطنين في عملية الاقتراع على قدم المساواة وان يكون لكل منهم نفس التأثير في العملية الانتخابية وهذا يتطلب في حالة اعتماد دوائر انتخابية أن يكون لكل ناخب نفس « الوزن الصوتي « وتحديد الدوائر الانتخابية على أساس منصف يعكس إرادة الناخبين بأكبر قدر ممكن من الدقة والشمولية في حين توزع لكل دائرة مقعد وتوزع على أساس عدد السكان .

ومن الناحية الوظيفية، تعمل الإدارة المشرفة على الانتخابات في إطار النظام القانوني السائد ، واحترام مبدأ سيادة القانون، ولذا فإن التأكد من معاملة كل الناخبين وكل المرشحين وفقاً للقانون ودون أدنى تمييز على أساس اللغة أو العرق أو الأصل أو المكانة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي أو الدين أو النوع يُعد من أبرز مهام تلك الإدارة، وتكتسب الإدارة المشرفة على الانتخابات ثقة المواطنين من خلال الالتزام بالحياد السياسي والحزبي ، ويتطلب هذا الحياد البعد عن أية تصرفات قد يُفهم منها تغليب مصالح الحكومة القائمة ، أو مصالح فئة ما أو حزب سياسي معين ، حال قبول الهدايا أو الإعلان عن مواقف سياسية محددة أو الخوض في نشاطات ذات صلة بأحد الجهات المتنافسة، وغير ذلك .

إنّ «المواطن الديمُقراطيّ» هو مواطن مهتمّ ومشارك في الحياة العامّة، ووفقًا لذلك يُنتظَر منه أن يشارك في الانتخابات ويُدلي بصوته من منطلق المسؤوليّة والاهتمام والمبالاة ، وكلّما كانت نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات أعلى ، كانت فعّاليّة نتائج الانتخابات وصلاحيتها أكبر ، وعندما تكون نسبة التصويت في الانتخابات منخفضة جدًّا، هناك خطر بأن لا تمثّل السلطة المنتخَبة إلا أقليّة من الشعب ، وبناءً على ذلك ، تشكّل اللامبالاة السياسيّة خطرًا على الديمُقراطيّة، وبشكل عام تدور مضامين الانتخابات الديمقراطية حول معيارين رئيسيين، الأول هو «حرية الانتخابات»، أي ضرورة احترام حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية ، والثاني هو «نزاهة» عملية إدارة الانتخابات ، غير أن التجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تُجرى إلا في نظم حكم ديمقراطية ، إذ هي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية ، وليس هدفاً في حد ذاتها ـ كما تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لنظم الحكم الديمقراطية، فمجرد إجراء الانتخابات الديمقراطية لا يعني أن نظام الحكم أصبح نظاماً ديمقراطياً .

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ أن الشعب هو المصدر النهائي للسلطة لا يعني غياب أية مرجعيات عليا، ففي الديمقراطيات الغربية المعاصرة، على سبيل المثال ، ثمة مرجعية عليا – أعلى من الدساتير - لا يستطيع النواب تجاوزها وسن تشريعات تتعارض مع مبادئها العليا وقيمها الأساسية، وهي الأفكار المذهبية الفردية (الإيديولوجية الليبرالية)، التي جاءت في مجموعة من الوثائق التاريخية كإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي وإعلان الاستقلال الأمريكي ، وتضم الآليات التي طُورت هناك بهدف وضع الضوابط اللازمة لهذا المبدأ أمرين رئيسيين ، هما : وضع دساتير لا تتناقض مع المرجعية العليا التي تستند إليها تلك الدساتير ، وتبني نظام للمراجعة القضائية يختص بالنظر في مدى دستورية القوانين وعدم تناقضها مع مبادئ وثوابت المرجعية العليا .

ويرتبط مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات بحق الشعوب في تقرير مصائرها وتحديد من يحكمها عبر صناديق الانتخاب دون تأثير مباشر أو غير مباشر من أي فرد أو مجموعة من الأفراد من داخل المجتمع أو من أية قوة أو هيئة خارجية ، ولهذا فإن محاولات بعض القوى الدولية التأثير في نتائج الانتخابات في دول أخرى أمر يتنافى مع مبدأ الانتخابات الديمقراطية، من ذلك، مثلاً، محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التحديد المسبق لنتائج صناديق الاقتراع في بعض الدول العربية بحيث تستبعد بعض التيارات ، بل ومقاطعتها .

إن وجود تنافس حقيقي بين مرشحين متعددين أو برامج مختلفة ، ويتضمن هذا المعيار أمرين رئيسيين المعيار الكمي الصرف وهو ضرورة ألا تقتصر الانتخابات على مرشح واحد فقط ، وقد أفرزت بعض التجارب انتخابات ذات مرشحين متعددين، لكن دون أن تُترك للناخبين حرية الاختيار من بين بدائل حقيقية ، إذ تمارس السلطة أنواعاً متعددة من الترغيب ، أو الترهيب، أو التزوير ، بُغية ضمان فوز مرشحي تيار الحكومة فقط ، وذلك كما كانت الحال في بعض نظم الحزب المسيطر والنظم ذات التعددية الزائفة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والعراق قبل التغيير، وغيرها ، كما قد يكون هذا النوع من الانتخابات ذات المرشحين المتعددين غير تنافسي نظراً لهيمنة الحزب الحاكم على مرشحي التيارات الأخرى ، كما كانت الحال في مصر وإسبانيا في السبعينيات من القرن الماضي .

تقرير منظمة ميترو عن حرية الصحافة وحق التظاهر في كردستان العراق

يعلن مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين في أقليم كوردستان ، عن حدوث ٧٨ أنتهاك وتجاوز على حقوق الصحفيين ، وارتكبت تلك الخروقات بحق ٤٨ صحافياً ووسيلة اعلام مختلفة الاتجاهات ، وذلك منذ بدأ مظاهرات الموظفين في جميع مدن الاقليم ، ضد قانون الادخار الاجباري الذي تطبقه الحكومة ، والذي يستقطع مبالغ كبيرة من رواتبهم خلال الأيام الأربعة من تظاهرات أذار ٢٠١٨ ، حيث قامت القوات الامنية بملابسها الرسمية والبعض منهم كانوا يرتدون الملابس المدنية ، بمهاجمة المتظاهرين السلميين والصحفيين وفرق القنوات الاعلامية وبشكل وحشي .

ونتيجة هذه الانتهاكات الواسعة والتجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها القوات الامنية سواء ضد المتظاهرين او وسائل الاعلام ، ومن اجل التغطية عليها وعدم نقل وقائعها الى الرأي العام الداخلي والخارجي، سعت عناصر القوات الامنية على منع تصوير تلك الانتهاكات ، لذلك قامت بمهاجمة كل من يمتلك كاميرا تصوير او كاميرا تلفزيونية، بل شمل الامر حتى من كان يصور تلك المظاهرات بالموبايل الخاص به، حيث قامت العناصر الامنية بالاستيلاء على كل وسيلة تصوير من اجل منع بث الانتهاكات والخروقات التي مارستها القوات الامنية .

ولم يتوقف تصرف القوات الامنية العنيفة على ذلك ، بل قام عناصر تلك القوات بمهاجمة الصحفيين والفرق الاعلامية بطريقة بعيدة عن التحضر والمدنية ، اذ لم تكتفي تلك القوات بأعتقال الصحفيين ، وهو امر مخالف حتى لقوانين الاقليم التي اقرها البرلمان، بل صاحب اعتقال الصحفيين ، توجيه الاهانة لهم واذلالهم وتحقيرهم، وخير دليل على ذلك ماحصل لمراسل فضائية كوردسات نيوز في قضاء عقرة، وماحصل لمراسل موقع دواروز الالكتروني في مدينة اربيل ، كما قامت القوات الامنية بالاستيلاء بالقوة على ادوات العمل الصحفي للكوادر الاعلامية وفرق الفضائيات ، بل تم الاستيلاء وحجز حتى الاغراض الشخصية للصحفيين والاعلاميين !

وكانت قوات امنية كبيرة ومتنوعة قد انتشرت بشكل واسع ، وبالذات في مركز مدينة اربيل ودهوك ، وفي كل الاقضية والنواحي التابعة لهاتين المحافظتين، واستخدم عناصر تلك القوات، القوة المفرطة بحق المتظاهرين السلميين، واعتقلوا اعداد منهم، وخلال كل ذلك لم يتم الحفاظ على سلامة الصحفيين وفسح المجال لهم للقيام بعملهم، كما تنص على ذلك كل الشرائع والقوانين المحلية والدولية، بل بالعكس اصبح الصحفيين والاعلاميين ، الهدف الاول للقوات الامنية ؟

ان مركز ميترو يعمل وبالتعاون مع المنظمات الدولية على توثيق تلك الانتهاكات سواء ضد المتظاهرين السلميين او ضد الصحفيين ، ويعتبرها جريمة بحق حرية التظاهر للمواطنين وحرية العمل الصحفي، ويأمل ان لايفلت مرتكبوا تلك الجرائم من العقاب وفق القانون .

ان مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين ، في الوقت الذي يعلن فيه عن الخروقات والتجاوزات والاعتداءات التي حدثت خلال الايام الماضية، فأن المركز يؤكد على استمراره في النضال السلمي والمدني من اجل توسيع حرية الصحفيين لا تضيقها ، كما انه يقف مع حرية الرأي والتعبير للمواطنين من خلال المظاهرات السلمية لا قمعها .

ان مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين ، يدين وبشدة هذه الممارسات القمعية ضد المواطنين المتظاهرين بشكل عام وضد الصحفيين بشكل خاص، ويؤكد مركز ميترو ان هذه التجاوزات والخروقات والاعتداءات ضد الصحفيين، تشكل تهديداً خطيرا لحرية الصحفيين وحرية الاعلام ، ويدعو كل الصحفيين والاعلاميين من مختلف الاتجاهات وبدون تمييز الى تعزيز التضامن مع بعضهم البعض، والوقوف صفا واحدا والعمل من اجل حقوق الصحفيين والحفاظ عليها ، لان آلام الصحفيين ومعاناتهم هي آلام لنا ومعاناة نتحسسها سوية .

ووثق مركز ميترو خلال الايام الاربعة الماضية ، ومن خلال الشكاوى التي تقدم بها الصحفيين ، مايقرب من ٧٨ تجاوزاً وانتهاكا ، ارتكبت ضد ٤٨ صحفيا وموؤسسة اعلامية وقناة فضائية.

وكانت تلك التجاوزات والانتهاكات والاعتداءات بالشكل التالي :

اعتقال بدون امر قضاءي : ٩

اعتقال بأمر قضاءي : ١

منع من التغطية : ٣٨

اعتداء وضرب : ١٠

مصادرة وسائل العمل الصحفي : ١٢

أغلاق قنوات تلفزيونية : ١

أهانة واحتقار : ٧

ومنذ بدأ المظاهرات، تم منع مراسل فضائية NRT في قضاء العمادية من تغطية المظاهرات ، بأمر من الاجهزة الامنية !

كما قامت القوات الامنية في ٢٥ من شهر آذار الحالي ، بأغلاق تلفزيون (خاكبير) المحلي في قضاء زاخو، والمقرب من حزب الاتحاد الاسلامي الكوردستاني!

كما تم اعتقال الصحفي (وريا حمة كريم) مراسل فضائية NRT ومدير مكتبها في محافظة حلبجة، في ٢٥ من شهر آذار بناءاً على شكوى تقدم بها المحافظ .

كما قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، في ٢٥ آذار، بأعتقال (بشدار عثمان) وهو صحفي مستقل ويعمل بشكل حر .

وفي مدينة السليمانية وبتاريخ ٢٥ آذار، واثناء تغطية مظاهرة اساتذة جامعة السليمانية، قام المتظاهرون بأهانة فريق فضائية سبيدة المكون من

←

(يادكار حاجي وخبات حامد) ومنعوهم من تغطية تلك المظاهرة .

وفي ٢٥ من شهر آذار الحالي، وفي مدينة اربيل ، قامت الاقوات الامنية باطلاق الرصاص البلاستيكي ، مما ادى الى اصابة الصحفي (ريناس علي) برصاصة بلاستيكية ، كما قام عناصر من القوات الامنية بمهاجمة فريق فضائية NRT والاعتداء عليهم بأعقاب المسدسات، مما ادى الى اصابة اعضاء الفريق وهم كل من (مراسل الفضائية هيرش قادر والمصوران محمد ادريس وئامج سامي) مما ادى الى اصابتهم بجروح مختلفة .

كما تم منع فريق فضائية كوردستان ٢٤ المكون من (مراسلة الفضائية داليا كمال والمصور برهم جمال) من تغطية مظاهرات الكادر الصحي لمستشفى الطوارىء في مدينة السليمانية ، وحدث ذلك بتاريخ ٢٥ آذار .

وقام المتظاهرين المتجمعين امام محكمة السليمانية في ٢٥ من شهر آذار، بتوجيه الاهانة لمراسل فضائية سبيدة (بيستون محمد) ومنعوه من تغطية الاحداث .

وفي ٢٦ من شهر آذار ، قام متظاهري الكادر الصحي للمستشفى التعليمي في مدينة اربيل ، بمنع مراسل فضائية روداو (كريم سيامند) من تغطية احداث تلك المظاهرة .

كما قامت القوات الامنية في قضاء سوران ، بمنع مراسل فضائية بيام (ابراهيم اسماعيل) من تغطية مظاهرات المعلمين الذين تجمعوا امام مديرية التربية في القضاء ، وذلك بتاريخ ٢٦ آذار .

اما في محافظة دهوك، فقد قامت القوات الامنية بتاريخ ٢٦ آذار، بمنع (مازن شنكالي) مراسل فضائية KNN ومصور الفضائية (هادي مسعود) من تغطية المظاهرات في المدينة، كما قام عناصر تلك القوات بالاستيلاء على ادوات العمل الصحفي لهما والتابعة للفضائية .

وفي ٢٦ آذار ، قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بمنع (هزار انور، وصالح هيركي) مراسلي فضائية KNN من تغطية المظاهرات في المدينة .

وفي مدينة اربيل نفسها وبتاريخ ٢٦ آذار ، قامت القوات الامنية، بمنع الصحفي (بريار محمد) مراسل وكالة روز نيوز الاخبارية ، من تغطية المظاهرات .

وبتاريخ ٢٦ آذار ، قامت القوات الامنية في قضاء زاخو بالاعتداء بالضرب المبرح على الصحفي (حسن حسين) وهو صحفي مستقل ويعمل صحفيا حراً .

وامام محكمة السليمانية وبتاريخ ٢٦ آذار ، قام المتظاهرين المتجمعين هناك، وللمرة الثانية بمنع مراسل فضائية روداو (جمال احمد جميل) ومصوره (ئالان محمد) من تغطية المظاهرات بالبث المباشر الحي ، فيما قام مجموعة من المتظاهرين بمهاجمة كلاهما .

وفي مدينة دهوك ، قامت القوات الامنية بتاريخ ٢٦ آذار ، بأحتجاز الصحفي (ياسر عبد الرحمن) مراسل فضائية سبيدة، لعدة ساعات قبل ان تطلق سراحه .

كما قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بتاريخ ٢٦ آذار ، بأعتقال فريق فضائية بيام لعدة ساعات ، قبل ان تطلق سراحهم ، وهم كل من (ئاراس عزيز مراسل الفضائية ، ومصورها مطلب خوشوي) وذلك لمنعهم من تغطية المظاهرات في المدينة .

وبتاريخ ٢٦ آذار ، قامت القوات الامنية في قضاء عقرة ، بأعتقال الصحفي (سيروان زيباري) المحرر الاعلامي في فضائية سبيدة .

وفي مدينة اربيل، واثناء توجه فريق من فضائية NRT الى حديقة كانياو في مدينة اربيل، حيث كان يعقد مؤتمر صحفي لقيادة الاساتذة المعترضين ، قامت القوات الامنية بمنع الفريق المكون من (هيرش قادر ، وكارزان كريم) من تغطية المؤتمر الصحفي ، كما عمدت القوات الامنية الى الاستهانة بهم وتوجيه كلمات نابية بحقهم .

وفي ٢٦ من شهر آذار، قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بمنع فريق فضائية بيام ، المكون من (وليد سليم، ويوسن عبدالله) من تغطية المظاهرات في مدينة اربيل .

وفي مدينة اربيل ايضا، وامام بارك شاندر ، وبتاريخ ٣/٢٦ قامت القوات الامنية بمهاجمة فريقي فضائية NRT المكون من (هيرش قادر ، ئامانج سامي، ريناس علي ، كارزان كريم) ومنعتهم من تغطية المظاهرات ، كما قام عناصر تلك القوات الامنية بمصادرة معدات العمل الصحفي للفريقين، ولم تكتفي القوات الامنية بذلك ، بل قامت بمصادرة المعدات الشخصية لاعضاء الفريقين ، وحتى هذه اللحظة لازالت معدات العمل الصحفي وادواتهم الشخصية محجوزة لدى القوات الامنية .

وفي ٢٧ من شهر آذار ، قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بمنع فريق فضائية بيام ، المكون من (وليد سليم، ويوسن عبدالله) من تغطية المظاهرات في مدينة اربيل .

وفي مدينة اربيل ايضا ، قامت القوات الامنية بتاريخ ٣/٢٧، بمنع الصحفي (ئالان ساحيبقران) من تغطية المظاهرات في المدينة .

وفي ٢٧ /٣ قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بأعتقال الصحفي (ئاكار فارس) مراسل فضائية سبيدة في مدينة اربيل .

وشهدت مدينة اربيل في ٣/٢٧ ، قيام احد العناصر الامنية ، والذي كان يرتدي الزي المدني ، بمهاجمة الصحفية والناشطة المدنية (نياز عبدالله) ، الا ان جماهير المتظاهرين قاموا بالتصدي له ولقنوه درسا لن ينساه .

وفي ٢٧ من شهر آذار ، قامت القوات الامنية في مدينة اربيل ، بمنع الصحفية (هانا جوماني) مراسلة موقع دواروز من تغطية المظاهرات في المدينة، علما ان القوات الامنية وللمرة الثانية على التوالي تقوم بالاعتداء على هذه الصحفية بالضرب ، واحتجازها لفترة زادت على الساعتين .

وفي ٢٧ آذار ، وفي قضاء عقرة، قام احد العناصر والذي يرتدي الزي العسكري، بالاعتداء بالضرب المبرح على الصحفي (دلبرين شيرواني) مما تسبب له بأصابات في عدة اماكن من جسده ، وبدلا من ان تقوم القوات الامنية بأعتقال المعتدي، قامت تلك القوات بأعتقاله .

وقامت القوات الامنية في مدينة دهوك ، بتاريخ ٢٧/ ٣ بأعتقال (عمار رجب) مصور فضائية NRT ومنعه من اداء عمله الاعلامي .

تاريخ التقرير ٢٩ آذار ٢٠١٨

الفساد المالي والاداري ... وسبل الكفيلة بمعالجته

أ.د محمود داود الربيعي

ترتبط اخلاقيات الادارة بالخصائص الداخلية المميزة سواء للفرد او للجماعة اذا تعبر هذه الخصائص عن استجابة متميزة ذات بعد تأريخي لظروف ذلك الفرد او تلك الجماعة وللمكونات الاصلية لكل منهم والخزين الاجتماعي والعمق الحضاري ، لذا نلاحظ ان جميع الدول التي سارت في طريق التطور تحاول المحافظة على هويتها الوطنية والتاريخية والاجتماعية والثقافية وعلى نظامها القيمي لأن الاخلاق ترتبط بالقيم وتكون بمثابة القواعد التي تحكم السلوك كونه اخلاقياً ام غير اخلاقي وبذلك فالسلوك دالة القيم كما ان القيم ليست مطابقة للأخلاقيات بل تكون جزء من مذهب ديني او مذهب سياسي او مذهب اخلاقي اما القيم فهي ليست مذاهب وإن كانت لها ابعاد اخلاقية .

ان التحديات التي تواجه اخلاقيات الادارة في التطبيق ناتجة عن مؤثرات داخلية وأخرى خارجية ، اذ لا تشكل التحديات الخارجية خطرا كبيرا على الأفراد كالذي تشكله التحديات النابعة من المنظمة نفسها ، فالفصل بين السياسة والادارة التي كانت قائمة في الكثير من المنظمات أدت الى تكريس مبدأ حيادية اخلاق العاملين والتعامل معهم على انهم عناصر قادرة على ان تتخلى عن معتقداتها ومبادئها والاندماج مع سياسات المنظمة التي يعملون بها ، بغض النظر عن النتائج الأخلاقية المترتبة على مثل تلك السياسات الا ان اخلاقيات الادارة لم تلق الاهتمام الكافي في اغلب المنظمات والمؤسسات العراقية كما يظهر في ضعف برامج التدريب على الاخلاق وتردد هذه المنظمات عن قبول الدراسات والبحوث التي تخوض في مجال اخلاقيات الادارة.

ان الدول النامية والدول المتقدمة يرتبط تطورها وتقدمها بوجود منظمات ومؤسسات متطورة فاعلة وكفؤة تقع ضمن اطارها ممارسات ادارية عادلة وشفافة لغرض الارتقاء بالعمل المؤسسي والاداري وبالتالي تطور المجتمع وغياب اخلاقيات الادارة سبب رئيسي لتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في القطاعين الحكومي والخاص .

ولما كانت اسباب الفساد الاداري والمالي كثيرة ومتباينة, فأن وسائل مواجهته وعلاجه ، هي الاخرى كثيرة ومتباينة, لأنها لابد من ان تتوافق مع انواع الفساد واسبابه ، ومن اجل مواجهة الفساد الاداري والمالي وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الآتي :

ايجاد اتفاق اجتماعي على معيار للقيم

وهذا يتطلب ضرورة وأهمية تطوير فهم عام لمعيار واحد للقيم على مستوى الامة بحيث يضع الامانة كإحدى الفضائل السامية الجديرة بالتقدير والثناء ، وفي الوقت نفسه ايجاد او خلق كره عام وإشمئزاز لدى المواطنين من الفساد بحيث يعتبرونه من كبريات الرذائل ، وهذا لا يمكن ان يتم الا من خلال التعليم بمختلف مراحله وبواسطة وسائل الاعلام المختلفة ايضاً .

امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا

لما كان فساد القادة هو من أخطر اشكال الفساد فأن عدم وجود الامانة والاستقامة لدى القادة السياسيين وكبار الموظفين سيؤدي حتماً الى تجرؤ صغار الموظفين على سلوك ودروب الفساد والرشوة المشينة وإستغلال المواطنين وهنا لابد من احكام الرقابة على تصرفات كبار الموظفين ومطالبتهم بتقديم تقارير دورية عن موجوداتهم الثابتة والمتداولة وبواسطة وضع قواعد لسلوك موظفي الدولة وإعلانها من حين الى اخر ليطلع عليها المواطنون حتى يكون بإمكانهم الحكم بأنفسهم فيما اذا كان هناك خروج من قبل الموظفين على هذه القاعدة والسلوك والمطلوب .

نشر التعليم وتوعية المواطنين

لاشك ان جهل المواطنين وعدم معرفتهم لحقوقهم يجعلهم فريسة للموظفين المرتشين ، فيدفعون لهم الرشوة من اجل انجاز معاملاتهم وبالتالي اتساع ظاهرة الفساد وتحميل المواطنين ما لا طاقة لهم بها ولمعالجة مثل هذا الوضع لابد من نشر التعليم او الدورات او الوعي الاجتماعي بين صفوف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم, وبما يؤدي الى امتناعهم عن دفع الرشوة الى الموظفين ، والى تقليل نسبة الفساد في الادارة وتحجيم المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الاداري وصولاً الى تفتيتها والقضاء عليها .

محاسبة موظفي الدولة

ان ضعف او انعدام عنصر الرقابة والمحاسبة على موظفي الدولة يؤدي الى انتشار وتفشي الفساد بينهم ، والى اساءة استعمالهم لسلطاتهم التقديرية وتجاوز حدود صلاحيتهم والعبث بأموال الدولة من ناحية وإستغلال المواطنين من ناحية اخرى ، وهنا لابد من تشخيص وتحديد الاشخاص المنحرفين وكشف المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الاداري من خلال انشاء الاجهزة الرقابية اللازمة والقادرة على كشف الانحرافات والممارسات غير الاخلاقية داخل الجهاز الاداري المعني والتحقيق مع الموظفين المنحرفين وفرض العقوبات التي يستحقونها عليهم ليكونوا عبرة للأخرين .

تبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية

ان كثرة المعوقات الادارية ، كتعقيد الاجراءات وعدم تبسيطها وطول خطواتها يعد من الاسباب الرئيسة للفساد الاداري في الاجهزة الحكومية وخاصة الخدمية منها, وذلك لأن الاجراءات الطويلة والمعقدة تؤدي الى الفساد نتيجة لإجبار المواطنين على دفع الرشاوي الى الموظفين الذين يتولون انجاز معاملاتهم لقناعة هؤلاء المواطنين بأن عدم الدفع سيؤدي الى تأخير انجاز معاملاتهم او حتى ضياعها داخل الدائرة ولمعالجة مثل هذه الحالات لابد من دراسة القوانين والانظمة والتعليمات وإدخال التعديلات المناسبة عليها وتصميم الاجراءات البسيطة والسريعة لإنجاز معاملات المواطنين وتجنيبهم دفع الرشاوي للموظفين .

تقويم ومكافأة الموظف الأمين

في ظل الفساد المتفشي في الاجهزة الحكومية نجد ان الموظف الأمين والنزيه لا يلقى التقدير والاحترام والدعم ، بل يصبح في مأزق ويتلقى الاهانات والسخرية من الكثرة الفاسدة والمنظومات المنحرفة بسبب امانته واخلاصه وإجتهاده ، بل قد يصل الأمر الى تعرضه للعقوبة او الجزاء لأنه امين ونزيه ، وهنا لا علاج الا بدعم وإسناد الموظف الامين وتقديم الحوافز المناسبة له وتقويمه وإعتباره مثالاً وقدوة حسنة يمكن ان يقتدى بها الآخرون ويعدلون من سلوكهم المنحرف وتصرفاتهم الادارية الفاسدة .

اعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور بين فترة واخرى

ان انخفاض مستوى الرواتب والاجور المدفوعة لموظفي الدولة يعد هو من الاسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة الفساد داخل الاجهزة الحكومية, وخصوصاً اذا كان راتب الموظف لا يمكنه من توفير العيش الكريم له ولأفراد عائلته ، فأن ذلك سيدفعه للبحث عن مصادر اخرى لأجل زيادة دخله ولمواجهة متطلبات الحياة ، وهذا يؤدي به الى اللجوء والى الرشوة والفساد وانتشارهما نتيجة لانحراف مثل هؤلاء الموظفين لقبولهم الرشوة والتعامل بها ، ان افضل علاج لمثل هذه الحالة هو دراسة رواتب وإجور وإجراء التعديلات اللازمة على سلم او درجات الرواتب من حين لآخر وما يتناسب مع مستويات المعيشة وظروف السوق لكي يتمكن الموظف الحكومي من مواجهة الارتفاعات المستمرة في اسعار السلع والخدمات ، ولأجل تأمين الحياة الحرة الكريمة لهم ولأفراد عوائلهم .

ماذا لو بقيَ صدام ؟

عدنان حسين

بمقارنة ما جرى منذ العام 2003 حتى الآن بما كان قبلاً، هل العراق ، ومعه إقليم الشرق الأوسط والعالم ، كان سيغدو في حال أفضل من الحال القائمة طوال الخمس عشرة سنة الماضية لو لم يُطح صدام حسين ونظامه ؟

البعض يظنّ هذا، لكنّه ظنٌّ يُجافي المنطق والواقع.. لننظر إلى سوريا ، مثلاً ، هل هي الآن في حال أفضل ممّا لو قد تجاوب بشار الاسد مع مطالب شعبه بالرحيل ، أو أقله إجراء إصلاح سياسي في نظام حكمه ؟

على مدى ربع قرن قبل 2003، كان صدام قد بدأ حقبة رئاسته العراق (1979) بمجزرة رهيبة طالت العشرات من رفاقه في قيادة حزب البعث ممّنْ صوّتوا في اجتماع حزبي ضد إحالة الرئيس السابق أحمد البكر للتقاعد عنوةً وإحلال نائبه صدام محلّه ، وفي غضون ذلك كان صدام يواصل حرباً داخلية ضد الحزب الشيوعي الذي كان شريكاً صغيراً في السلطة، وسائر القوى الوطنية والقومية ، فلم يكن يقبل بأقل من أن يُصبح كل العراقيين بعثيين وأن يوالوه شخصياً ، وإلّا فدونهم المصير الأسود الذي يصل الى السجن والتعذيب وحتى الموت. في الأثناء أيضاً كانت الحرب ضد الحركة القومية الكردية متصاعدة بعدما انقلب صدام قبل ذلك بخمس سنوات على اتفاقية السلام والحكم الذاتي معها، ثم عقد وشاه إيران اتفاقية مخلّة بسيادة العراق واستقلاله الوطني مقابل معونة إيران في القضاء على الثورة الكردية .

في أقل من سنة بدأ صدام يهيئ المسرح لحرب ضد إيران. وفي مدة أشهر أشعل نار الحرب (1980) التي ستدوم ثماني سنوات وتستنزف قدرات العراق المالية والاقتصادية، فضلاً عن العسكرية ، ليسعى صدام بعد انتهائها من دون تحقيق أهدافها، لابتزاز دول الخليج التي فتحت له خزائنها في سنيّ الحرب، وإذْ رفضت الخضوع للابتزاز شنّ صدام حرباً جديدة احتلّ فيها الكويت وألحقها بالعراق (1990) ، ورفض بعناد ومكابرة الانسحاب منها ليواجه حرباً أخرى أحرقت ما تبقّى للعراق من أخضر ويابس ، ومع ذلك تمسّك بالتغنّي بالهزيمة في حرب الكويت بوصفها نصراً ، على غرار ما حصل في الحرب مع إيران .

في غضون ذلك أقدم صدام على ارتكاب ثلاث مجازر كبرى في حق شعبه ، الهجوم بالغازات السامة على مدينة حلبجة الكردية ، وحملة الأنفال ضد الكرد (1988)، وعمليات القتل ودفن الناس أحياءً في مقابر جماعية للآلاف من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى التي انتفضت اثر هزيمة حرب الكويت (1991)... تلك الحملات كلّفت الشعب العراقي مئات الآلاف من الأرواح ، لتنضاف الى نحو مليون ضحية في الحربين ضد إيران والكويت .

لم يشأ صدام، بعد تلك الأحداث المُزلزلة، أن يراجع نفسه ليختطّ طريقاً آخر في سياساته الداخلية والخارجية ، بل زاد من تركيز السلطات في يديه ورفع من منسوب القمع والعسف، غير مكترث بما آلت إليه أحوال العراقيين الذين باعوا حتى شبابيك بيوتهم وأبوابها للبقاء على قيد الحياة بأدنى الشروط اللازمة لحياة البشر ، في ظلّ حصار دولي كان بمثابة عقوبة جماعية للشعب العراقي ، لم تشمل صدام الذي ظلّ يبني القصور المنيفة ويعيش الحياة المُبالغ في رفاهيتها حتى بمقاييس الظروف العادية.

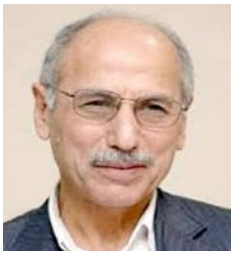

كان في وسع صدام أن يتخلّى عن الحكم بعد انتهاء الحرب ضد إيران ليسمح لغيره بقيادة الدولة ، ولم يفعل.. وكان في وسعه القيام بذلك بعد هزيمته في حرب الكويت ، ولم يفعل ، وبديلاً عن التخلّي عن السلطة ، كان في وسعه أيضاً في المرّتين، الحدّ من صلاحياته المُطلقة ، والانفتاح على قوى المعارضة وإحياء اتفاقية الحكم الذاتي مع الحركة الكردية ، بيد أنه لم يذهب إلى أيّ من هذه الخيارات ، متشبّثاً بخيار وحيد هو بقاؤه في السلطة بكامل مواصفات الجور والطغيان في حقّ شعبه وجيران العراق وبقية العالم ، خيار الاستقالة ونقل السلطة إلى غيره من قيادة البعث كان مُتاحاً له بضمانات قوية ، حتى بعدما بدأت حرب 2003، فرئيس دولة الإمارات العربية الراحل الشيخ زايد عرض عليه توفير ملجأ آمن له ولعائلته، فرفض بكامل العناد والمكابرة، ليزجّ العراق في أتون حرب مدمّرة جديدة .

المؤكد أن شخصاً بهذه السيرة والسلوك لو بقي في السلطة لزاد من طغيانه، ولظلّ يتحيّن الفرص للانتقام داخلياً من قوى المعارضة، وخارجياً من الدول التي وقفت ضد احتلال الكويت وشاركت في عملية تحريرها .

القول بأن العراق والعالم ربّما كانا سيكونان أفضل لو بقي صدام، لا سند له سوى أن أوضاع العراق وإقليم الشرق الأوسط اتّجها نحو الاضطراب خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وفي ما يتعلق بالعراق ، فالسبب في سوء أوضاعه يرجع إلى أن الذين تولّوا السلطة بعد صدام لم يعملوا على بناء دولة ظلّ العراقيون في انتظارها عقوداً عدّة ، العراق كان جاهزاً بعد إزاحة نظام صدام الهمجي ليصبح دولة تضاهي في قوتها الاقتصادية ورفاه سكانها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، مثلاً، فعدا عن ثروة النفط والغاز المهولة المتوفرة له ، لديه امكانيات زراعية وصناعية كبرى ، أما ثروته البشرية ، وبالذات الفئات المؤهّلة علمياً، فكانت لا تدانيها ثروة أي دولة في المنطقة .

المشكلة أن خلفاء صدام تعاملوا مع الدولة والمجتمع وفق نظام البرية الوحشي ، فتنازعوا على السلطة وسعوا لتقاسمها بنظام المحاصصة الطائفية والقومية ، وهذا بالذات كان مثاراً لنزاعات عنيفة متفاقمة ، وسبباً في استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، وما كان في وسع دولة انهكتها الحروب المتلاحقة والدكتاتورية المديدة ، أن تقف على قدميها مع صراعات طائفية وقومية مسلّحة ونهب منظّم سافر لعوائدها المالية .

تماماً مثل صدام ، التزم خلفاؤه العناد والمكابرة، فلم يشاؤوا التراجع عن أخطائهم وخطاياهم وتعديل المسار، فكان أن تردّت أحوال العراقيين، ما جعل البعض منهم يترحّم الآن علناً على صدام ونظامه !

عملية إسقاط نظام صدام كانت صحيحة .. غير الصحيح هو وضع الولايات المتحدة عراق ما بعد صدام في أيدي جماعات الإسلام السياسي التي أظهرت التجربة أنها لا تصلح لغير إدارة الأضرحة والجوامع والحسينيات .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 66 Apr. 2018

العدد السادس والستون - نيسان ٢٠١٨

سرقة أصوات الناخبين جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات

زهير ضياء الدين

تنص المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق على ان (للمواطنين رجالاً ونساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) ، وجاءت هذه المادة ضمن الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات والفصل الأول الخاص بالحقوق والفرع الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

ويعني هذا النص أن ممارسة التصويت هي حق لصيق بشخص المواطن يمارس من قبله حصرياً ، وان أي تلاعب بهذا الصوت من قبل الآخرين يشكل جريمة سرقة أو احتيال وحسب كل حالة ، اما التكييف القانوني لذلك فكما يلي :

• نصت المادة (٤٣٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) في تعريفها للسرقة على ان (السرقة اختلاس مال منقول مملوك للغير عمداً) وحيث ان الناخب يمارس حقه في الانتخاب من خلال بطاقته الانتخابية الخاصة به والتي تعتبر جزءاً من ممتلكاته وهي تشكل مالاً منقولاً حيث عرفت المادة (٢/٦٢) من القانون المدني المنقول بأنه (كل شيء يمكن نقله او تحويله دون تلف فيشمل النقود والعروض والحيوانات والمكيلات والموزونات وغير ذلك من الأشياء المنقولة) ، وبذلك تصح صفة المنقول على البطاقة الانتخابية للناخب وبالتالي تسري عليها جميع الاحكام الواردة ضمن قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) في ما يخص السرقة والاحتيال التي تقع على البطاقة الانتخابية للناخب وكما مبين لاحقاً .

• اختلاس بطاقات الناخبين من مكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من قبل أشخاص آخرين عمداً وكما حصل في مكاتب المفوضية في المحافظات ، وبالتالي تنطبق بحق من مارس هذا الجرم أحكام المادة (٤٤٤/ ثامناً) من قانون العقوبات التي تنص على انه (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس ، على السرقة التي تقع في احد الظروف التالية : اذا ارتكب من موظف او مكلف بخدمة عامة او ادعى انه قائم او مكلف بخدمة عامة) وغيرها من المواد ذات العلاقة .

- كما تنطبق احكام المادة (١/٤٥٦ أ) من قانون العقوبات على من يستخدم طرق احتيالية على الناخب ، يستحوذ بموجبها على بطاقته الانتخابية ، حيث نصت المادة المذكورة على : (١- أن يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسليم او نقل او حيازة مال منقول مملوك للغير لنفسه او الى شخص آخر وذلك بإحدى الوسائل التالية :- أ- استخدام طرق احتيالية) .

حيث انه ومن المؤكد ان الأساليب التي يستخدمها تجار الانتخابات هي طرق احتيالية وابتزازية تجاه المواطنين الناخبين للاستحواذ على بطاقاتهم الانتخابية لاستخدامها عند اجراء الانتخابات في غيابهم ، وهذا وحده مخالف للقانون مستغلين هيمنتهم على بعض مراكز الاقتراع لتمرير هذه الأصوات لصالحهم مما يضعهم تحت طائلة المواد القانونية آنفاً .

من الجدير بالذكر ان اركان الجريمة متحققة في الحالات التي اشرنا اليها انفاً بركنيها المادي والمعنوي حيث عرفت المادة (٢٨) من قانون العقوبات الركن المادي للجريمة بأنه سلوك اجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل جرمه القانون في حين عرفت المادة (١/٣٣) من القانون المذكور الركن المعنوي بـ (١- القصد الجرمي هو توجيه الفاعل ارادته الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفاً الى نتيجة الجريمة التي وقعت او اية نتيجة جرمية أخرى) ، وهو ما تحقق فعلاً في الجرائم التي أشرنا اليها بناء على ما اوردناه آنفاً ، فأننا ندعو كل الجهات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية التصدي بقوة للسراق والمحتالين ممن يمارسون الاحتيال لسرقة أصوات الناخبين وحرمانهم من حقهم الدستوري والقانوني .

ان هذا ضروري من اجل إيقاف او تحجيم الممارسات غير المشروعة ولضمان ممارسة المواطن حقه في المشاركة الفعلية في الانتخابات لإيصال ممثليهم الحقيقيين الى السلطة التشريعية وردع المزورين والمفسدين .